قراءة في تعداد السكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧

أ.د. ماجد عثمان*

١- مقدمة

تاريخ مصر في التعدادات قديم، وتعد بردية ويلبور[١] والتي يعود تاريخها إلى العام ١١٤٧ قبل الميلاد واحدة من أقدم محاولات توثيق حصر السكان في التاريخ الإنساني (شكل ١)، وظل الاهتمام بجمع بيانات عن مصادر قوة الدولة وعن عوامل الإنتاج في مركز إهتمام الدول، وهو ربما ماجعل لفظ "Statistics" مشتق من لفظ "State" أي دولة. وتعتبر مصر من أوائل الدول التي نفذت تعداد بالمفهوم الحديث وذلك في عام ١٨٨٢[٢]، ومنذ ذلك الحين وعلى مدى ١٣٥ سنة أجرت مصر ١٤ تعداداً للسكان آخرها تعداد ٢٠١٧. ومع تطور التكنولوجيا ووسائل الإتصال الحديثة ووسائط نقل وتخزين البيانات، تغير أسلوب تنفيذ التعدادات لتكون أكثر كفاءة وأكثر سرعة وأكثر دقة.

والتعداد السكاني هو أضخم عملية إحصائية لجمع البيانات، إذ يقوم نظرياً بحصر كافة سكان الدولة في لحظة معينة[٣] مع تحديد خصائصهم والتي تشمل عادة العمر والنوع والحالة التعليمية والحالة الزواجية والحالة العملية. وحتى يضمن القائمون على عملية التعداد أقصى درجات الشمول يسبق عملية عد البشر عملية على قدر كبير من الأهمية لحصر المباني السكنية وغير السكنية ومكوناتها من وحدات سكنية وغير سكنية. وإن كان القصد من هذه العمليات ضمان أقصى درجات الشمول للتعداد إلا أنها – بربطها بين البشر والحجر – تقدم إضافة معرفية هامة لها دلالات إقتصادية وإجتماعية لا تتوفر من مصادر أخرى.

وتكتسب بيانات التعداد أهمية خاصة باعتبارها المصدر الوحيد لاستخراج مؤشرات على مستوى الوحدات الإدارية الصغيرة (المراكز / الأقسام / القرى / الأحياء). وفي كثير من الأحيان لا يسمح حجم العينات في المسوح الميدانية بالوصول إلى تقديرات للمؤشرات على مستوى المحافظة

* استاذ الإحصاء، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة والرئيس التنفيذي للمركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة".

لاسيما المحافظات الصغيرة، كما تحول الاعتبارات العملية من جمع بيانات المسوح من المحافظات الحدودية وهو ما يجعل بيانات التعداد مصدر ثري للتعرف على كثير من الحقائق عن سكان محافظات الحدود والبيئة السكنية التي يعيشون بها.

وتتناول هذه الورقة بالتحليل نتائج تعداد السكان والمساكن والتي تشمل العديد من البيانات حول أعداد السكان وتوزيعهم الجغرافي وخصائصهم السكانية بالإضافة إلى بيانات حول البيئة السكنية، وتضمنت الورقة في بعض أجزائها مقارنة بين نتائج التعدادات المتعاقبة، ويفترض لصحة ما انتهت إليه المقارنات تماثل منهجية التعدادات وتساوي نسبة الشمول ومستوى جودة البيانات وهو ما قد لا يتحقق بالضرورة.

٢- منهجية تعداد ٢٠١٧.

أستخدم في تنفيذ التعداد أسلوب العد النظري (De-Jour) ويقصد به محل الإقامة المعتاد للفرد، وهو المكان الذي يقضى فيه الفرد معظم الوقت خلال الفترة الزمنية المرجعية (عادة العام الميلادي) أو ينوي الإقامة فيه، حيث تم حصر كافة الأفراد الموجودين داخل حدود الدولة في فترة التعداد، ويجرى عدهم في الأماكن التي يقيمون فيها بشكل معتاد خلال فترة التعداد، وذلك بغض النظر عن مكان تواجدهم بصورة استثنائية خلال المقابلة التي يجريها مسئول جمع البيانات. وفي الحالات الاستثنائية التي يصعب فيها على الشخص تحديد هذا المكان يتم عده في المكان الذي قضى فيه ليلة العد.

حدد التعداد ليلة الأسناد الزمني (ليلة العد) بمنتصف ليلة الثلاثاء الموافق ١٨ ابريل ٢٠١٧ ولما كان من المستحيل عملياً قيام مسئولي جمع البيانات بزيارة جميع الأسر المعيشية[٤] خلال هذه الليلة، فإن جمع البيانات يرصد الوضع السكاني في هذه الليلة (وليس في تاريخ الجمع الفعلي للبيانات) ومن ثم فإن التعداد يقوم بحصر جميع الأفراد الموجودين على قيد الحياة في ليلة الاسناد الزمني. ويعني ذلك أن حصر السكان يشمل الأفراد المتوفيين إذا ما كان تاريخ وفاتهم لاحق على ليلة العد (على الرغم من أنهم كانوا في عداد الأموات يوم زيارة مندوب التعداد)، وبالمثل لا يشمل الحصر الأطفال الأحياء في تاريخ زيارة مندوب التعداد إذا ما كان تاريخ ميلادهم لاحق على ليلة العد.

وطبقا لاستخدام الأساس النظري للتعداد يدخل ضمن أفراد الأسرة المعيشية المتغيبون بصفة مؤقتة عن مكان تواجدهم المعتاد مع الأسرة خلال فترة العد لتواجدهم للعمل أو الدراسة في محافظات أخرى أو في رحلات داخل أو خارج الدولة، وكذلك الأقارب المقيمون أو ينوون الإقامة مع الأسرة معظم العام. ولا يدخل ضمن أفراد الأسرة المعيشية الأفراد المقيمين خارج الدولة بصفة دائمة. كما لا يدخل ضمن أفراد الأسرة المعيشية المقيمون في المساكن العامة مثل نزلاء السجون سواء مصريين أو أجانب الذين صدرت عليهم أحكام نهائية بصرف النظر عن المدة، وكذلك المقيمون بدور الأيتام ودور المسنين ودور الإصلاح الاجتماعي، ونزلاء مستشفيات الأمراض العقلية والنفسية، والمقيمون بالأديرة بصفة دائمة (الرهبان والراهبات)، حيث يتم حصر المقيمين في المساكن العامة بشكل مستقل.

شكل (١) بردية ويلبور

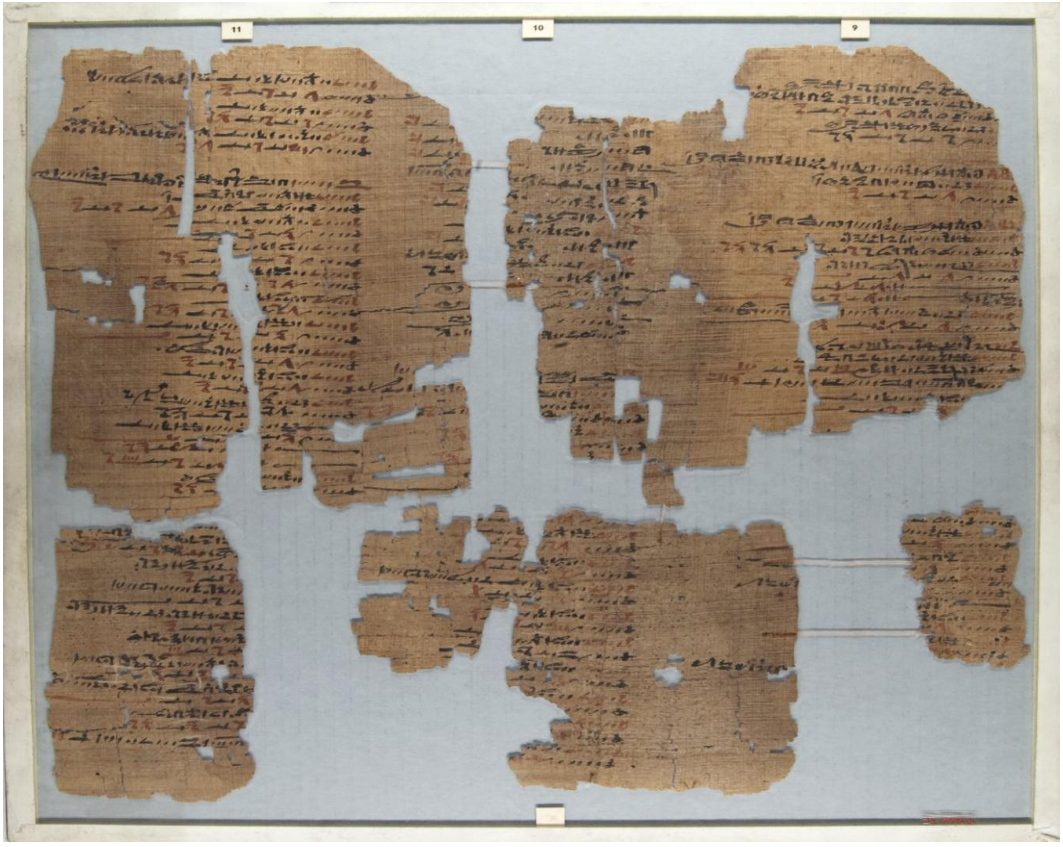

ويتفق تعداد ٢٠١٧ مع ما سبقه من تعدادات في المفاهيم والتعاريف المعمول بها بشكل عام[٥]، بينما أدخلت بعض التعديلات على محتوى الأسئلة لتستجيب لإحتياجات المجتمع ويشمل ذلك أسئلة تفصيلية عن الإعاقة وعن استخدام التكنولوجيا. إلا أن أهم تغيير تم في اسلوب جمع البيانات هو التحول لأول مرة نحو توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل متكامل في كافة خطوات إجراء التعداد بما في ذلك استخدام أجهزة الحاسوب اللوحية (tablets) في جمع البيانات وهو ما انعكس بشكل إيجابي على عمليات مراقبة جودة بيانات التعداد واختصر مدة إدخال البيانات وتلافى الأخطاء المرتبطة بها، كما ساهم في إصدار نتائج التعداد في وقت قياسي مقارنة بتعدادت سابقة[٦]. وقد استخدم في جمع بيانات التعداد إستمارتين الأولى مختصرة وتم تطبيقها على ٩٠% من الأسر المعيشية، والثانية مطولة وتم تطبيقها على الـ ١٠% الباقية من الأسر المعيشية[٧].

وقد حرص المشرع المصري على تنظيم عملية إجراء تعداد السكان ولاسيما الحفاظ على خصوصية البيانات الشخصية التي يتم جمعها خلال التعداد وذلك من خلال القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن الإحصاء والتعداد المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢. وتنص المادة الثالثة من القانون على أن "البيانات الفردية التي تتعلق بأي إحصاء أو تعداد (سرية) ولا يجوز إطلاع اى فرد أو هيئة عامة أو خاصة عليها أو أبلاغه شيئا منها كما لا يجوز استخدامها لغيرا لأغراض الإحصائية أو نشر ما يتعلق منها بالإفراد إلا بمقتضى أذن مكتوب من ذوى الشأن. ولا يجوز استغلال اى بيان احصائى كأساس لربط ضريبة أو لترتيب اى عبء مالي أخر ولا اتخاذه دليلا في جريمة أو أساسا لاى عمل قانوني".

وقد نصت المادة الرابعة على تجريم الإخلال بخصوصية البيانات الفردية حيث نصت على أن "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تجاوز خمسمائة جنية[٨] أو بأحدي هاتين العقوبتين:

١) كل من أخل بسرية البيانات الإحصائية أو أفشى بيانا من البيانات الفردية أو سرا من إسرار الصناعة أو التجارة أو غير ذلك من أساليب العمل التي يكون قد اطلع عليها بمناسبة عمله في الإحصاء أو التعداد.

٢) كل من حصل بطريق الغش أو التهديد أو الإيهام بأي وسيلة أخرى على بيانات أو معلومات سرية بشأن الإحصاءات أو التعدادات أو شرع فى ذلك.

٣) كل من عطل عملا من أعمال الإحصاء أو التعداد التي تقررها الهيئة الفنية أو تسبب في ذلك.

٤) كل من نشر إحصاءات أو تعدادات أو نتائج استفتاء غير صحيحة مع علمه بذلك.

٥) كل من امتنع عن الإدلاء بالبيانات المطلوبة أو أدلى ببيانات غير صحيحة مع علمه بذلك".

٣- تطور أعداد السكان

بلغ عدد سكان جمهورية مصر العربية وفقا لتعداد ٢٠١٧ نحو ٩٤,٨ مليون نسمة (جدول ١) ويبلغ عدد سكان مصر في ٢٠١٧ أقل قليلا من ضعف سكانها في ١٩٨٦، ونحو ثلاثة أضعاف سكانها في ١٩٦٦، وأكثر من خمسة أضعاف سكانها في ١٩٤٧. وقد بلغت الزيادة المطلقة في عدد السكان فيما بين آخر تعدادين نحو ٢٢ مليون نسمة بمتوسط سنوي ٢ مليون نسمة سنوياً، وهي زيادة تفوق أي زيادة سكانية شهدتها مصر عبر تاريخها الحديث. فقد كانت الزيادة السنوية في الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٩٣٧ لا تتجاوز ٢٠٠ ألف نسمة سنويا، وكسرت حاجز الـ ٣٠٠ ألف في الفترة مابين ١٩٣٧ و١٩٤٧، ثم كسرت حاجز النصف مليون فيما بين تعدادي ١٩٤٧ و ١٩٦٠، وفي خلال سنوات قليلة تجاوزت الزيادة السنوية المليون نسمة بين تعدادي ١٩٧٦ و١٩٨٦، لتقفز سريعاً إلى المليونين بين آخر تعدادين. ويبلغ متوسط معدل الزيادة السنوية الحالي (بين آخر تعدادين) ٢.٥٦% وهو أعلى معدل تشهده مصر في تاريخها الحديث باستثناء الفترة بين تعدادي ١٩٧٦ و١٩٨٦، وهو ما يُنبئ بتحول ديموغرافي جديد تتسارع فيه معدلات الزيادة السكانية لتلقي ظلالها على التوازن بين الزيادة السكانية والموارد الطبيعية، وتزيد الضغط على الخدمات الأساسية وترفع الطلب على البنية الأساسية وتجعل الإرتقاء بنوعية الحياة تحدي بعيد المنال.

جدول (١) عدد سكان مصر من واقع التعدادات السكانية ١٨٨٢-٢٠١٧
والزيادة المطلقة والنسبية بين التعدادات.

السنة	عدد السكان بالألف	متوسط الزيادة السكانية السنوية بين التعدادين بالألف	متوسط معدل النمو السنوي بين التعدادين (%)
1882	6,712	197.1	2.46
1897	9,669	152.1	1.47
1907	11,190	152.8	1.29
1917	12,718	146.0	1.09
1927	14,178	174.3	1.17
1937	15,921	304.6	1.77
1947	18,967	547.5	2.48
1960	26,085	665.2	2.40
1966	30,076	655.0	1.99
1976	36,626	1162.8	2.80
1986	48,254	1105.8	2.08
1996	59,312	1348.6	2.07
2006	72,798	2000.1	2.56
2017	94,799		

المصدر: محسوب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٨).

٤- التحضر وتوزيع السكان

تشير بيانات تعداد ٢٠١٧ إلى أن نسبة سكان الحضر بلغت ٤٢.٢% في حين بلغت نسبة سكان الريف ٥٧.٨%، وتقل نسبة سكان الحضر قليلاً عن النسبة التي سجلها تعداد ٢٠٠٦ والتي بلغت ٤٣.١%. وتراجع نسبة التحضر يرجع عادة لانحسار تيارات الهجرة من الريف إلى الحضر وقد يرجع أيضا إلى زيادة معدلات الانجاب في الريف مقارنة بالمناطق الحضرية، ويمكن تحليل هذا التراجع بشكل أكثر دقة عندما تتوافر البيانات التفصيلية عن الهجرة الداخلية.

تشير نسبة سكان الحضر من واقع التعدادات المتتابعة إلى زيادة في التحضر ما بين عشرينيات وثمانينيات القرن الماضي تلاها استقرار يشوبه اتجاه عام إلى الانخفاض الطفيف خلال العقود الأربع الماضية. فكما هو مبين في شكل (٢)، ارتفعت نسبة سكان الحضر من نحو ٢٧% في عام ١٩٢٧ لتصل إلى أعلى مستويات التحضر عام ١٩٨٦ (٤٤%)، ثم اتجهت النسبة للتراجع الطفيف لتصل إلى نحو ٤٢% عام ٢٠١٧.

شكل (٢) تطور نسبة سكان الحضر ١٩٢٧-٢٠١٧.

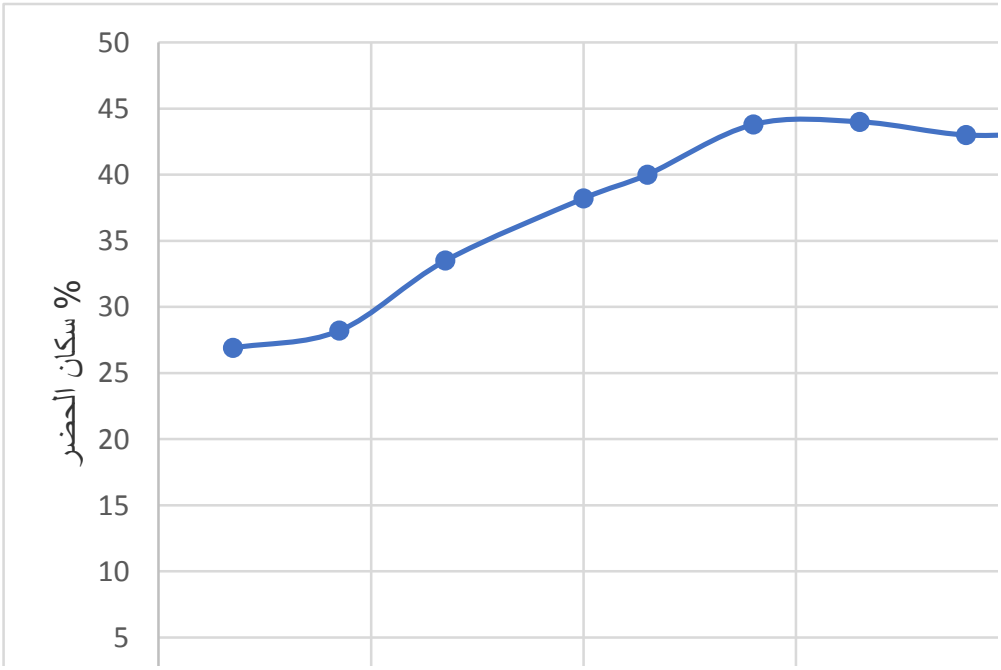

وتتفاوت نسبة التحضر حسب المحافظة، وتوجد أربع محافظات حضرية كل أو معظم سكانها من سكان الحضر وهي محافظات القاهرة وبورسعيد والسويس والاسكندرية (جدول ٢) حيث تتراوح نسبة التحضر فيها بين ٩٩% و ١٠٠%. ويمكن تقسيم محافظات الوجهين البحري والقبلي إلى مجموعتين: الأولى متوسطة التحضر وتتراوح نسبة سكان الحضر فيها بين الثلث والثلثين وهي محافظات الجيزة والاسماعيلية والقليوبية وأسوان والأقصر ودمياط. أما باقي محافظات الوجهين البحري والقبلي وعددها ١٢ محافظة وهي مجموعة المحافظات منخفضة التحضر، فتقل نسبة سكان الحضر فيها عن الثلث.

وبالنسبة للمحافظات الحدودية فيختلف مدلول سكان الريف فيها عن مدلول سكان الريف في باقي محافظات الوجهين البحري والقبلي، ويشير وصف الريف في المحافظات الحدودية بدرجة أكبر إلى سكان البدو أو السكان الذين يقيمون في تجمعات سكانية صغيرة. وتتفاوت نسبة التحضر فيها بين ٩٧% في محافظة البحر الأحمر و٢٦% في محافظة شمال سيناء، مع وجود ٣ محافظات هي الوادي الجديد وجنوب سيناء ومطروح تعد من المحافظات متوسطة التحضر.

جدول (٢) نسبة سكان الحضر حسب المحافظة، تعداد ٢٠١٧.

مستوى التحضر	المحافظات الحضرية	الوجه البحري	الوجه القبلي	المحافظات الحدودية
منخفض		البحيرة (١٨%) المنوفية (٢١%) كفر الشيخ (٢٤%) الشرقية (٢٥%) الغربية (٢٨%) الدقهلية (٢٨%)	المنيا (١٨%) قنا (١٩%) بني سويف (٢٠%) سوهاج (٢١%) الفيوم (٢٣%) أسيوط (٢٦%)	شمال سيناء (٢٦%)
متوسط		دمياط (٣٩%) القليوبية (٤٣%) الاسماعيلية (٤٥%)	الأقصر (٤٠%) أسوان (٤١%) الجيزة (٦١%)	الوادي الجديد (٤٦%) جنوب سيناء (٥٤%) مطروح (٦٣%)
مرتفع	القاهرة (١٠٠%) بورسعيد (١٠٠%) السويس (١٠٠%) الاسكندرية (٩٩%)			البحر الأحمر (٩٧%)
إجمالي	%٩٩.٦	%٢٧.٩	%٣٢.٢	%٥٦.٧

المصدر: محسوب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧).

عند دراسة توزيع سكان مصر على المحافظات يتبين التفاوت الكبير في أعداد سكان المحافظات، حيث يتراوح من نحو ٩.٥ مليون يسكنون محافظة القاهرة إلى نحو ١٠٠ ألف يسكنون محافظة جنوب سيناء. وتأتي محافظة الجيزة كثاني أكبر محافظة من حيث عدد السكان لتضم نحو ٨.٦ مليون نسمة، تليها ست محافظات يزيد عدد سكانهم عن ٥ مليون نسمة وهي محافظات الشرقية (٧.٢ مليون نسمة) والدقهلية (٦.٥ مليون نسمة) والبحيرة (٦.٢ مليون نسمة)

والقليوبية (٥.٦ مليون نسمة) والمنيا (٥.٥ مليون نسمة) والاسكندرية (٥.٢ مليون نسمة). وأظهر التعداد وجود ثماني محافظات يتراوح عدد سكانها بين ٣ و ٥مليون نسمة (الغربية وسوهاج واسيوط والمنوفية والفيوم وكفر الشيخ وقنا وبنى سويف)، وأربع محافظات تتراوح بين ١.٢٥ إلى ١.٥ مليون نسمة (دمياط وأسوان والاسماعيلية والأقصر) ومحافظتين يتراوح عدد سكانها بين نحو ٧٣٠ ألف و٧٥٠ ألف نسمة (بورسعيد والسويس). أما باقي المحافظات وهي المحافظات الحدودية الخمسة، فلا يتجاوز عدد سكانها مجتمعة ١.٦ مليون نسمة، ويقل عدد سكان أي منها عن نصف مليون نسمة. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي مساحة المحافظات الحدودية يبلغ ٧٧.٨% من إجمالي مساحة مصر ويعيش بها ١.٧% من إجمالي سكان مصر.

وبمقارنة ترتيب المحافظات حسب عدد سكانها من واقع تعدادي ١٩٩٦ و٢٠١٧، نجد أن الترتيب النسبي لأكبر خمس محافظات لم يتغير (القاهرة – الجيزة – الشرقية – الدقهلية – البحيرة)، واحتفظت محافظات سوهاج وأسيوط والمنوفية وكفر الشيخ وبني سويف والاسماعيلية بنفس ترتيبها حيث شغلت المركز العاشر والحادي عشر والثاني عشر والرابع عشروالسادس عشر والتاسع عشر على التوالي، كما لم يطرأ تغييراً على ترتيب محافظات الحدود التي شغلت المركز ٢٣ إلى ٢٧ (جدول ٣).

وفي المقابل طرأ بعض التغير على ترتيب المحافظات التي شغلت الترتيب السادس إلى التاسع حيث تقدمت محافظة القليوبية من الترتيب التاسع إلى السادس لتتبادل مركزها مع محافظة الغربية، وهو ما تكرر أيضا مع محافظة الاسكندرية والمنيا من تبادل المركز السابع والثامن. وازداد الحجم النسبي لسكان محافظات الفيوم ودمياط والأقصر وتراجع الحجم النسبي لمحافظات قنا وأسوان وبورسعيد والسويس.

وتجدر الإشارة إلى أن متوسط معدل نمو سكان المحافظات الحدودية بين آخر تعدادين بلغ ١.٨٣% وهو معدل يقل عن متوسط معدل نمو إجمالي سكان مصر، ويرجع ذلك إلى الأحداث التي شهدتها السنوات ما بين آخر تعدادين من تعرض البلاد للإرهاب والذي أثر بشكل كبير على

جدول (٣) توزيع السكان حسب المحافظة، ١٩٩٦ و٢٠١٧.

	عدد السكان ٢٠١٧	% ٢٠١٧	ترتيب المحافظة ٢٠١٧	ترتيب المحافظة ١٩٩٦
القاهرة	9,539,673	10.1	1	1
الجيزة	8,632,021	9.1	2	2
الشرقية	7,163,824	7.6	3	3
الدقهلية	6,492,381	6.8	4	4
البحيرة	6,171,613	6.5	5	5
القليوبية	5,627,420	5.9	**6**	**9**
المنيا	5,497,095	5.8	**7**	**8**
الاسكندرية	5,163,750	5.4	**8**	**7**
الغربية	4,999,633	5.3	**9**	**6**
سوهاج	4,967,409	5.2	10	10
اسيوط	4,383,289	4.6	11	11
المنوفية	4,301,601	4.5	12	12
الفيوم	3,596,954	3.8	**13**	**15**
كفر الشيخ	3,362,185	3.5	14	14
قنا	3,164,281	3.3	**15**	**13**
بنى سويف	3,154,100	3.3	16	16
دمياط	1,496,765	1.6	**17**	**18**
اسوان	1,473,975	1.6	**18**	**17**
الاسماعيلية	1,303,993	1.4	19	19
الاقصر	1,250,209	1.3	**20**	**22**
بورسعيد	749,371	0.8	**21**	**20**
السويس	728,180	0.8	**22**	**21**
شمال سيناء	450,328	0.5	23	23
مطروح	425,624	0.4	24	24
البحر الأحمر	359,888	0.4	25	25
الوادى الجديد	241,247	0.3	26	26
جنوب سيناء	102,018	0.1	27	27
	94,798,827	100		

المصدر: محسوب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧).

النمو الاقتصادي وبالتالي السكاني في سيناء، والأوضاع المضطربة التي شهدتها ليبيا وهو ما انعكس على محافظات الحدود الغربية، وتراجع السياحة نتيجة للأوضاع الاقليمية ونتيجة

للإرهاب وهو ما انعكس على المقاصد السياحية لاسيما محافظة جنوب سيناء والبحر الأحمر. وتجدر الإشارة إلى أن سكان محافظات الحدود بلغ ١.٢% من سكان مصر عام ١٩٨٦، وارتفع إلى ١.٤% عام ١٩٩٦ وإلى ١.٨% عام ٢٠٠٦، ثم تراجع إلى ١.٧% عام ٢٠١٧.

٥- التوزيع النوعي

يعرض جدول (٤) نسبة النوع حسب فئات الأعمار العشرية محسوبة من بيانات تعداد ٢٠١٧، وتصل نسبة النوع لإجمالي السكان إلى ١٠٦.٥ وهو ما يعني أن إجمالي عدد الذكور يزيد عن إجمالي عدد الإناث بـ ٦.٥%. ومقارنة نسبة النوع في مصر بنسبة النوع في دول العالم تشير إلى إرتفاع النسبة في مصر، حيث تشير بيانات الأمم المتحدة[٩] إلى أن نسبة النوع بين إجمالي سكان العالم في عام ٢٠١٥ بلغت ١٠١.٨ وتصل إلى ٩٥ في مجموعة الدول المتقدمة وإلى ١٠٣.٢ في مجموعة الدول النامية وإلى ١٠٢.٤ في مجموعة الدول النامية (بعد استبعاد الصين[١٠]). وتصبح الفجوة أكبر في نسبة النوع في الأعمار المتقدمة، حيث تشير البيانات المحسوبة من تعداد ٢٠١٧ إلى أن نسبة النوع بين السكان ٦٠ سنة فأكثر تصل إلى ١١٤.٦ مقابل ٨٥.٧ لإجمالي سكان العالم، و٩٠.٤ لمجموعة الدول النامية، وبالنسبة للسكان ٨٠ سنة فأكثر تزيد الفجوة إتساعاً (٩٦.٩ في مصر مقابل ٦٢.٦ لسكان العالم و٧٠.٧ لمجموعة الدول النامية).

والإنخفاض النسبي لعدد الإناث هو محصلة عاملين: الأول هو ظاهرة "المرأة المختفية" (Missing women) والتي أشار إليها "أمارتيا سن"[١١] والتي تعني انخفاض نسبي في عدد الإناث نتيجة تعرضهن لمعدلات وفيات عالية بسبب التحيز ضد الإناث في بعض الدول النامية. ومن المحتمل أن يكون قد أدى ذلك إلى انخفاض في نسبة الإناث في الأعمار الكبيرة في مصر نتيجة تعرضهن لمعدلات وفيات الأمهات التي كانت مرتفعة حتى نهايات القرن العشرين، أو نتيجة لتعرض الإناث في مراحل عمرية مبكرة لتمييز قد يحد من قدراتهن على البقاء نتيجة للتعرض لمخاطر صحية و/أو لسوء تغذية.

والعامل الثاني هو نقص في تسجيل الإناث لاسيما بين كبار السن لأسباب ثقافية. ونقص تسجيل الإناث من كبار السن ترجحه مقارنة نسبة النوع في التعداد بنسبة النوع في قاعدة بيانات

الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية والمستقاة من قاعدة بيانات الرقم القومي، والتي تشير إلى أن نسبة النوع بين السكان الذين تجاوزوا الستين تبلغ ١٠٤.٢ وذلك بناء على قاعدة بيانات الناخبين المسجلين في انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٥، مقابل ١١٤.٦ في تعداد ٢٠١٧. وفي حالة ما إذا كانت نسبة النوع المستقاة من قاعدة الناخبين صحيحة فإن ذلك يعني أن التعداد السكاني لم يرصد نحو ٢٨٧ ألف أنثى في الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر.

وتجدر الإشارة إلى أن بيانات قاعدة الناخبين تقتصر على المواطنين الذين لديهم بطاقة رقم قومي ومن المتوقع أن تكون نسبة شمول إصدار بطاقة الرقم القومي أعلى بين الذكور، وإذا كان هذا الافتراض صحيحاً فإن نسبة النوع بين المسجلين في قاعدة بيانات الناخبين ٦٠ سنة فأكثر (١٠٤.٢) تزيد على الأرجح عن النسبة بين السكان الذين تجاوزوا ستين سنة.

جدول (٤) نسبة النوع حسب العمر ومحل الإقامة (حضر – ريف)، ٢٠١٧.

العمر	حضر	ريف	جملة
٠ إلى ٩	105.5	106.5	106.1
١٠ إلى ١٩	108.0	108.7	108.4
٢٠ إلى ٢٩	101.5	102.0	101.8
٣٠ إلى ٣٩	104.7	106.4	105.6
٤٠ إلى ٤٩	105.3	109.4	107.5
٥٠ إلى ٥٩	107.4	108.0	107.7
٦٠ إلى ٦٩	120.5	114.3	117.3
٧٠ إلى ٧٩	117.5	106.1	111.2
٨٠ إلى ٨٩	105.9	95.3	99.5
٩٠ فأكثر	108.4	76.1	87.8
جملة	106.2	106.7	106.5

المصدر: محسوب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧).

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة النوع بين السكان في الأعمار المتقدمة في مصر تزيد عن النسبة المشاهدة في معظم دول العالم، فالمشاهد عالمياً أن عدد الإناث يفوق عدد الذكور بعد عمر ٦٠ سنة ويزداد الفارق مع تقدم العمر. وكما هو مبين في شكل (٣)، فإن نسبة النوع في مصر

تقارب نسبة النوع لإجمالي سكان العالم حتى عمر ٤٠ سنة، ثم تتجه الفجوة إلى التزايد مع العمر لتصل إلى ٩ نقاط مئوية في الفئة العمرية ٥٠ إلى ٥٩ سنة، وإلى ٢٣ نقطة مئوية في الفئة العمرية ٦٠ إلى ٦٩ سنة، وإلى ٢٧ نقطة مئوية في الفئة العمرية ٧٠ إلى ٧٩ سنة، وإلى ٣٢ نقطة مئوية في الفئة العمرية ٨٠ إلى ٨٩ سنة، وإلى ٤٢ نقطة مئوية بين من تجاوز التسعين حيث تصل نسبة النوع في مصر إلى ٨٨ في حين تبلغ على مستوى العالم ٤٦.

شكل (٣) نسبة النوع حسب العمر، مقارنة بيانات إجمالي سكان العالم[١٢] وسكان مصر، ٢٠١٧.

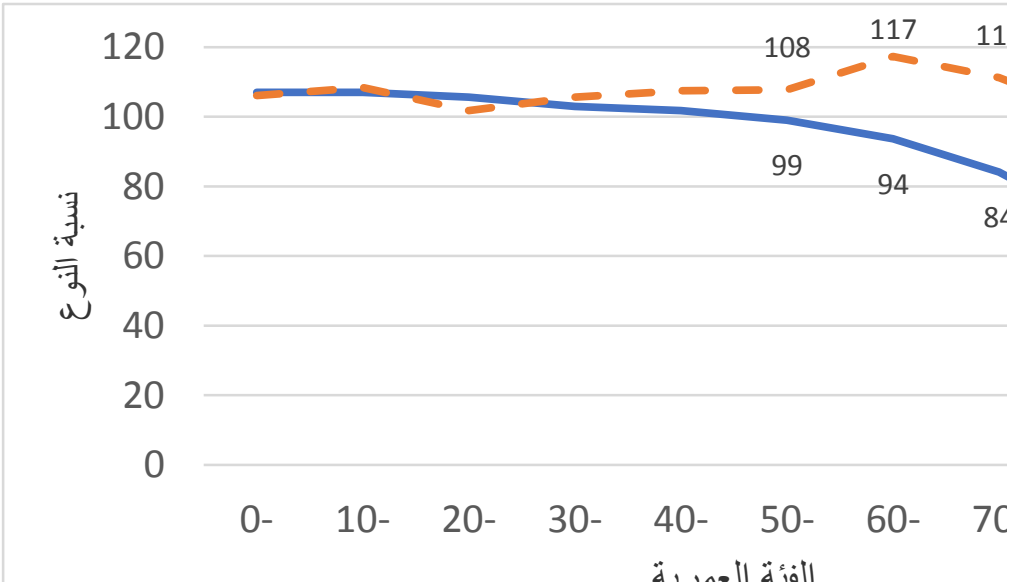

أظهر تعداد السكان لعام ٢٠١٧ تفاوتاً في نسبة النوع بين المحافظات، حيث تراوحت النسبة بين ١٠٣ في محافظة أسوان و ١١١ في محافظة مطروح (جدول ٥)، والمحافظات الأكثر ارتفاعاً تعكس أثر الهجرة الداخلية الوافدة من محافظات أخرى مثل محافظات البحر الأحمر والقاهرة والجيزة وجنوب سيناء والقليوبية، وعلى التوازي قد يُفسَر الإرتفاع في محافظات أخرى مثل محافظات الفيوم وأسيوط وسوهاج بنقص في تسجيل الإناث. أما نسبة النوع بين السكان ٦٠ سنة فأكثر والتي لا تتأثر بشكل كبير بالهجرة، فالتفاوت المشاهد (جدول ٦) بين المحافظات أكثر إتساعاً حيث يتراوح بين ١٠١ في بني سويف و ١٥٠ في مطروح.

جدول (٥) نسبة النوع في المحافظات، ٢٠١٧

المحافظة	نسبة النوع	المحافظة	نسبة النوع	المحافظة	نسبة النوع
مطروح	110.5	الاسماعيلية	106.8	السويس	105.8
الفيوم	109.0	الأقصر	106.7	دمياط	105.8
البحر الأحمر	108.7	المنوفية	106.6	بورسعيد	105.7
القاهرة	108.3	بنى سويف	106.5	قنا	105.3
الجيزة	108.3	المنيا	106.5	كفر الشيخ	104.8
جنوب سيناء	107.8	البحيرة	106.4	الغربية	104.6
أسيوط	107.1	الشرقية	106.2	شمال سيناء	104.6
سوهاج	107.1	الوادى الجديد	105.9	الدقهلية	103.6
القليوبية	107.0	الاسكندرية	105.8	أسوان	103.4

المصدر: محسوب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧).

جدول (٦) نسبة النوع في المحافظات للسكان ٦٠ سنة فأكثر، ٢٠١٧

المحافظة	نسبة النوع	المحافظة	نسبة النوع	المحافظة	نسبة النوع
مطروح	149.6	السويس	118.8	سوهاج	111.1
جنوب سيناء	144.6	بورسعيد	118.4	الدقهلية	109.7
البحر الأحمر	128.1	القليوبية	117.3	الشرقية	109.2
الاسكندرية	125.7	أسيوط	116.0	الغربية	107.8
الجيزة	125.4	الوادى الجديد	114.9	الفيوم	107.5
الاسماعيلية	122.2	قنا	114.5	كفر الشيخ	107.4
القاهرة	119.7	المنوفية	112.6	المنيا	106.1
دمياط	119.1	أسوان	112.1	شمال سيناء	106.0
الأقصر	118.8	البحيرة	112.0	بنى سويف	100.8

المصدر: محسوب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧).

٦- التوزيع العمري

تشير نتائج التركيب العمري للمصريين إلى أن المجتمع المصري هو مجتمع فتي، حيث يقل أعمار نحو ٦٠% من السكان عن ٣٠ سنة، وتبلغ نسبة السكان أقل من ١٥ سنة نحو ثلث

السكان وتبلغ نسبة السكان بين ١٥ إلى ٢٩ سنة نحو ربع السكان، وتبلغ نسبة السكان بين ٣٠ و٤٤ سنة خمس عدد السكان، وباقي السكان والذي تربو نسبتهم إلى الخمس تجاوزوا الخامسة والأربعين.

وتبين مقارنة الهرم السكاني لمصر (شكل ٤) لعام ٢٠١٧ بالهرم السكاني لعام ٢٠٠٦ تحول ديموجرافي هام يتمثل في عودة قاعدة الهرم إلى الإتساع عام ٢٠١٧ بعد أن كانت قد انحسرت في عام ٢٠٠٦. وهذا التحول يتسق مع الإحصاءات الحيوية التي أشارت إلى زيادة في أعداد المواليد إعتباراً من عام ٢٠٠٦ حيث كانت أعداد المواليد نحو ١.٨٥ مليون مولود حي ووصلت عام ٢٠١٢ إلى ٢.٦ مليون مولود حي واستمرت عند هذا المستوى في السنوات التالية. وهو ما انعكس على زيادة نسبة السكان أقل من ٥ سنوات إلى نحو ١٤% في ٢٠١٧، مقابل ١١% في ٢٠٠٦. وإذا ما قارنا نسبة السكان في الفئة العمرية صفر إلى ٤ سنوات بنسبة السكان في الفئة العمرية ١٥ إلى ١٩ سنة يتبين أن نسبة السكان دون الخامسة كانت تقل عن نسبة السكان (١٥ إلى ١٩ سنة) في عام ٢٠٠٦ (١٠.٦% مقابل ١١.٧%)، وهو ما يشير إلى انحسار في قاعدة الهرم السكاني. وفي المقابل فإن بيانات ٢٠١٧ تبين أن النسبة الأولى تزيد عن الثانية (١٣.٧% مقابل ٩.٥%). وإذا قارنا العدد المطلق للأطفال دون الخامسة نجد أن عددهم من واقع تعداد ٢٠١٧ يصل إلى ٢٠.٨ مليون نسمة مقابل نحو ٧.٧ مليون نسمة في عام ٢٠٠٦، أي بزيادة قدرها ١٧٠% في حين أن إجمالي السكان زاد في نفس الفترة بنحو ٣١%.

وهذه الزيادة غير المسبوقة سيكون لها انعكاساتها على كافة جوانب الحياة في مصر بما في ذلك زيادة عبء توفير الخدمات الأساسية (تعليم – صحة) والبنية الأساسية (كهرباء – مياة شرب – وقود) وتكلفة برامج الحماية الاجتماعية (دعم – برامج تمكين الفقراء) ونقص في نصيب الفرد من الموارد الطبيعية (مياة – طاقة – أرض قابلة للزراعة) ناهيك عن العجز في فرص العمل المتاحة لتلبي الداخلين إلى سوق العمل. وكل هذه التحديات تتفاعل فيما بينها في حلقة مفرغة تجعل تحقيق تنمية مستدامة أكثر صعوبة من ذي قبل.

شكل (٤) الهرم السكاني لمصر، ٢٠١٧ و٢٠٠٦.

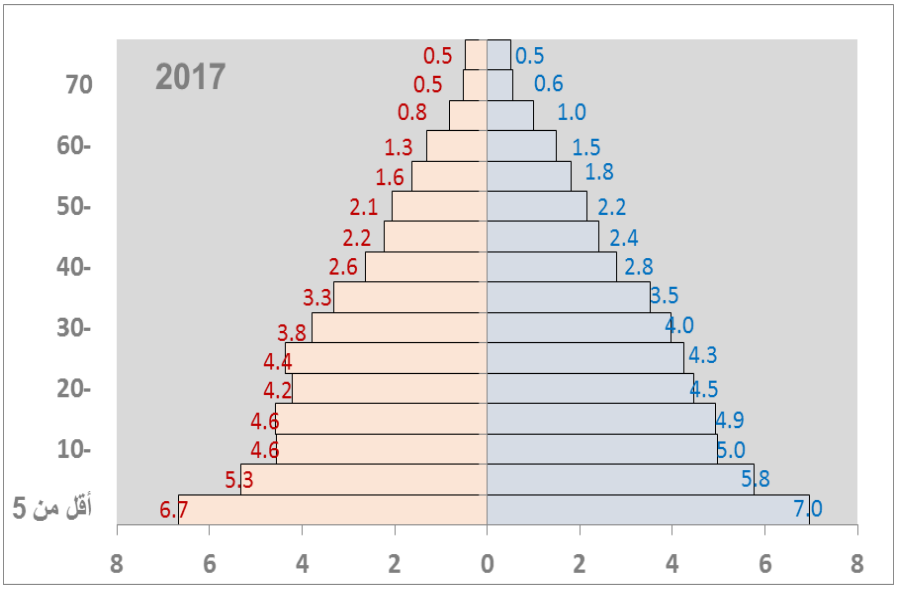

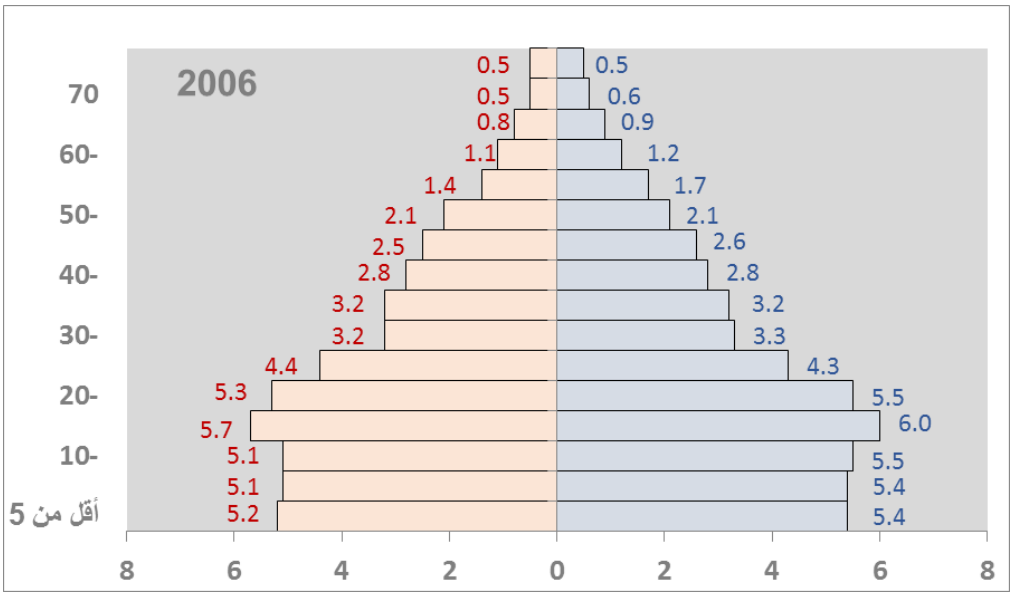

ومقارنة التركيب العمري في الحضر والريف (جدول ٧) يبين أن تركيب سكان الريف أكثر شباباً، حيث تصل نسبة السكان أقل من ١٥ سنة إلى ٣٧% في الريف مقابل ٣١% في الحضر

وتتقارب نسبة السكان في الفئة العمرية ١٠ إلى ٢٩ في الحضر والريف، وفي المقابل تصل نسبة من تجاوز الثلاثين إلى ٤٢% في الحضر مقابل ٣٦% في الريف. وينعكس التركيب العمري على نسبة الإعالة العمرية ليزداد منسوب الإعالة العمرية في الريف بنحو ١٨ نقطة عن نظيره في الحضر (٦٢.٧% في الحضر مقابل ٨٠.٩% في الريف).

جدول (٧) التوزيع العمري النسبي حسب محل الإقامة، ٢٠١٧

الفئة العمرية	حضر	ريف	جملة
أقل من ١٥	30.7	36.8	34.2
١٥ إلى ٢٩	26.9	26.7	26.8
٣٠ إلى ٤٤	21.2	19.2	20.0
٤٥ إلى ٥٩	13.7	11.3	12.3
٦٠ إلى ٧٤	6.6	5.0	5.7
٧٥ فأكثر	1.0	1.0	1.0
جملة	100	100	100
منسوب الإعالة العمرية	53.9	67.7	61.5

المصدر: محسوب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧).

يعرض جدول (٨) النسب المحسوبة من بيانات التعداد لعدد السكان أقل من ١٥ سنة، وتظهر البيانات تفاوتاً كبيراً في النسبة بين المحافظات حيث تقل عن ٣٠% في محافظات القاهرة وبورسعيد والاسكندرية وتتجاوز ٤٠% في محافظة مطروح. وتتأثر نسبة صغار السن بعدة عوامل، فترتبط طردياً بمعدلات الانجاب، وهو ما يفسر ارتفاع النسبة في محافظات الوجه القبلي ومحافظات الحدود وانخفاضها في محافظات القاهرة وبورسعيد والاسكندرية. وترتبط نسبة السكان دون الخامسة عشر طردياً بمعدلات الهجرة من المحافظة سواء لمحافظات أخرى أو لخارج الدولة، وترتبط النسبة عكسياً بمعدل الهجرة الوافدة والتي تسهم في زيادة السكان في سن العمل ومن ثم تنخفض نسبة السكان دون الخامسة عشر، وهو ما يفسر انخفاضها في محافظتي القاهرة والاسكندرية.

جدول (٨) نسبة السكان أقل من ١٥ سنة حسب المحافظة، ٢٠١٧

المحافظة	نسبة السكان أقل من ١٥ سنة	المحافظة	نسبة السكان أقل من ١٥ سنة	المحافظة	نسبة السكان أقل من ١٥ سنة
القاهرة	26.8	الدقهلية	34.0	البحر الأحمر	36.2
بورسعيد	27.2	كفر الشيخ	34.3	أسيوط	36.7
الاسكندرية	29.6	القليوبية	34.4	المنيا	37.2
الأقصر	31.8	المنوفية	34.8	سوهاج	37.9
السويس	32.2	الجيزة	35.1	بنى سويف	38.4
الغربية	32.4	البحيرة	35.2	شمال سيناء	٣٩.٠
الوادي الجديد	33.2	الشرقية	35.6	جنوب سيناء	39.3
أسوان	33.6	قنا	35.6	الفيوم	39.8
دمياط	33.9	الاسماعيلية	35.7	مطروح	41.2

المصدر: محسوب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧).

وبمقارنة وسيط العمر في التعدادات المتتابعة نجد أن وسيط العمر المحسوب من بيانات التعداد والبالغ ٢٣.٦ سنة في عام ٢٠١٧، يزيد نحو نصف سنة عن وسيط العمر المحسوب من تعداد ٢٠٠٦ والذي بلغ ٢٣.١ سنة، كما يزيد بنحو ٣.٢ سنة عن وسيط العمر المحسوب من تعداد ١٩٩٦. ويعكس التغير في وسيط العمر ديناميكية السكان التي تحدث في الفترات بين التعدادات من تغيرات في مستويات وأنماط الوفيات والانجاب، والزيادة الكبيرة التي حدثت فيما بين تعدادي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ تعكس التحسن في الحالة الصحية الذي انعكس على زيادة متوسط الحياة عند الميلاد وهو ما يؤيده الزيادة في العدد المطلق من السكان ٦٠ سنة فأكثر بنسبة ٣٠% بين التعدادين[١٣]، وعلى التوازي فإن معدلات الانجاب كانت مستقرة وهو ما يتسق مع زيادة طفيفة في أعداد السكان أقل من ١٥ سنة والتي لم تتجاوز ٣%[١٤].

أما الفترة بين تعدادي ٢٠٠٦ و٢٠١٧ فقد شهدت استمراراً في تحسن الحالة الصحية، إذ إرتفع العدد المطلق للسكان ٦٠ سنة فأكثر بنسبة ٤٢.٦%[١٥]، مع حدوث إرتفاع في عدد السكان

أقل من ١٥ سنة بنسبة ٤٠.٦%[١٦]، وهو ما أدى إلى استقرار وسيط العمر خلال هذه الفترة بخلاف ما حدث في الفترة بين تعدادي ١٩٩٦ و٢٠٠٦.

تم حساب منسوب الإعالة العمرية[١٧] لكل محافظة من واقع بيانات تعداد ٢٠١٧، وكما هو مبين في جدول (٩) فهناك تفاوت كبير بين المحافظات حيث يقل المنسوب عن ٥٠% في محافظتي القاهرة وبورسعيد، وفي المقابل يتجاوز المنسوب ٧٥% في محافظتي الفيوم ومطروح. ويمكن تقسيم المحافظات إلى ثلاثة أقسام حسب منسوب الإعالة العمرية، المجموعة الأولى هي المحافظات ذات الإعالة المنخفضة (أقل من ٦٠) وهي المحافظات الحضرية ومحافظات الأقصر والغربية والقليوبية، والمجموعة الثانية هي المحافظات ذات الإعالة المتوسطة (من ٦٠ إلى أقل من ٧٠) وتضم ١٥ محافظة، والمجموعة الثالثة هي المحافظات ذات الإعالة المرتفعة وتزيد وتضم ثلاث محافظات من محافظات الوجه القبلي وهي سوهاج وبني سويف والفيوم بالإضافة إلى محافظتين حدوديتين وهما شمال سيناء ومطروح.

جدول (٩) منسوب الإعالة العمرية حسب المحافظة، ٢٠١٧

المحافظة	منسوب الإعالة العمرية	المحافظة	منسوب الإعالة العمرية	المحافظة	منسوب الإعالة العمرية
القاهرة	46.4%	دمياط	60.8%	قنا	65.5%
بورسعيد	49.8%	الجيزة	61.5%	أسيوط	67.7%
الاسكندرية	52.3%	كفر الشيخ	61.8%	المنيا	69.6%
السويس	56.9%	الدقهلية	62.0%	جنوب سيناء	69.6%
الأقصر	57.1%	البحيرة	63.2%	شمال سيناء	70.5%
الغربية	58.2%	المنوفية	63.4%	سوهاج	71.2%
القليوبية	59.8%	البحر الأحمر	63.6%	بني سويف	72.3%
أسوان	60.0%	الاسماعيلية	63.9%	الفيوم	75.5%
الوادي الجديد	60.4%	الشرقية	64.3%	مطروح	75.9%

المصدر: Sayed 2018.

وبتحليل العلاقة بين منسوب الإعالة العمرية ونسبة السكان أقل من ١٥ سنة في المحافظات المختلفة، نجد أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين كما هو مبين في شكل (٥)، ويصل معامل التحديد إلى ٩٣%، وهو ما يعني أن ٩٣% من التفاوت بين المحافظات في منسوب الإعالة العمرية يمكن تفسيره بالتفاوت القائم بين نسبة السكان أقل من ١٥ سنة. أما العلاقة بين منسوب الإعالة العمرية ونسبة السكان الذين تجاوزوا ٦٥ سنة فهي علاقة عكسية ويصل معامل التحديد بين المتغيرين إلى ٥٤% (شكل ٦)، أي أن التفاوت في نسبة كبار السن أقل قدرة على تفسير التفاوت في منسوب الإعالة وهو ما يتضح من وجود عدد من المحافظات في موقع بعيد عن خط الانحدار وعلى رأسها محافظتي الفيوم والقاهرة.

شكل (٥) منسوب الإعالة العمرية ونسبة السكان أقل من ١٥ سنة في محافظات مصر، ٢٠١٧

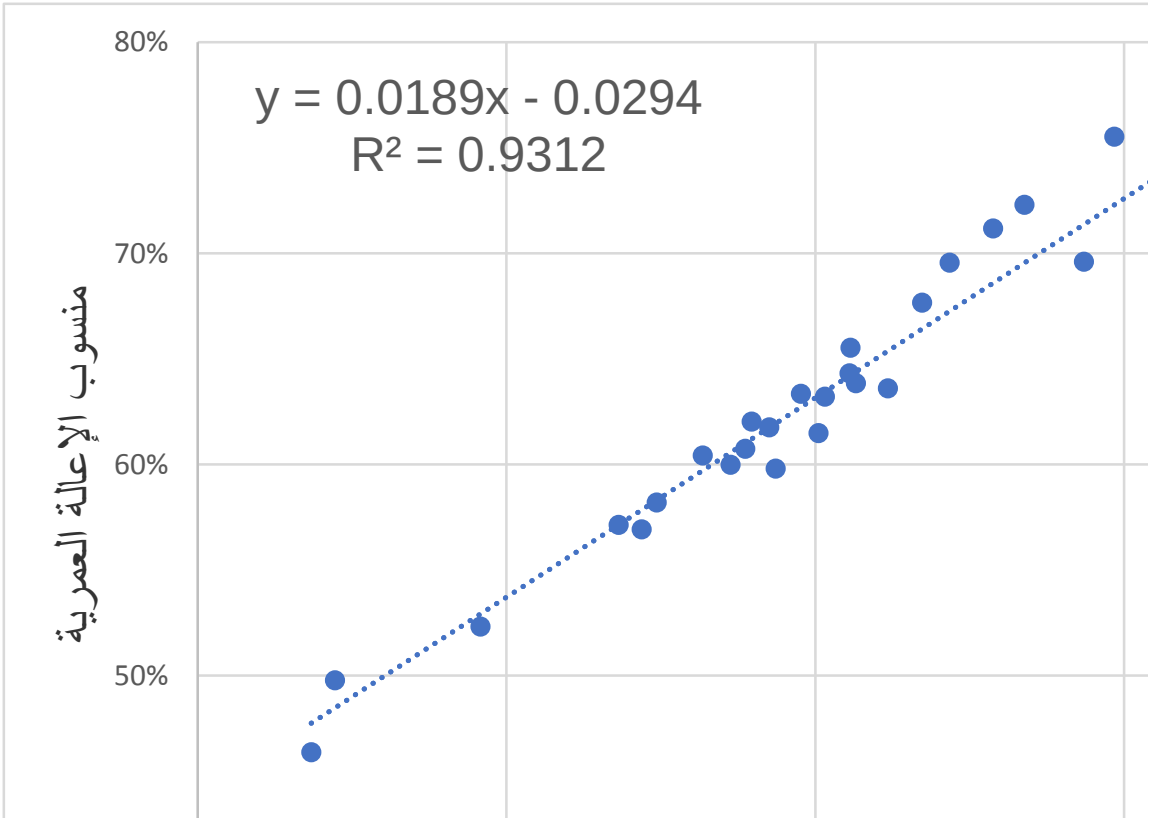

شكل (٦) منسوب الإعالة العمرية ونسبة السكان ٦٥ سنة فأكثر في محافظات مصر، ٢٠١٧

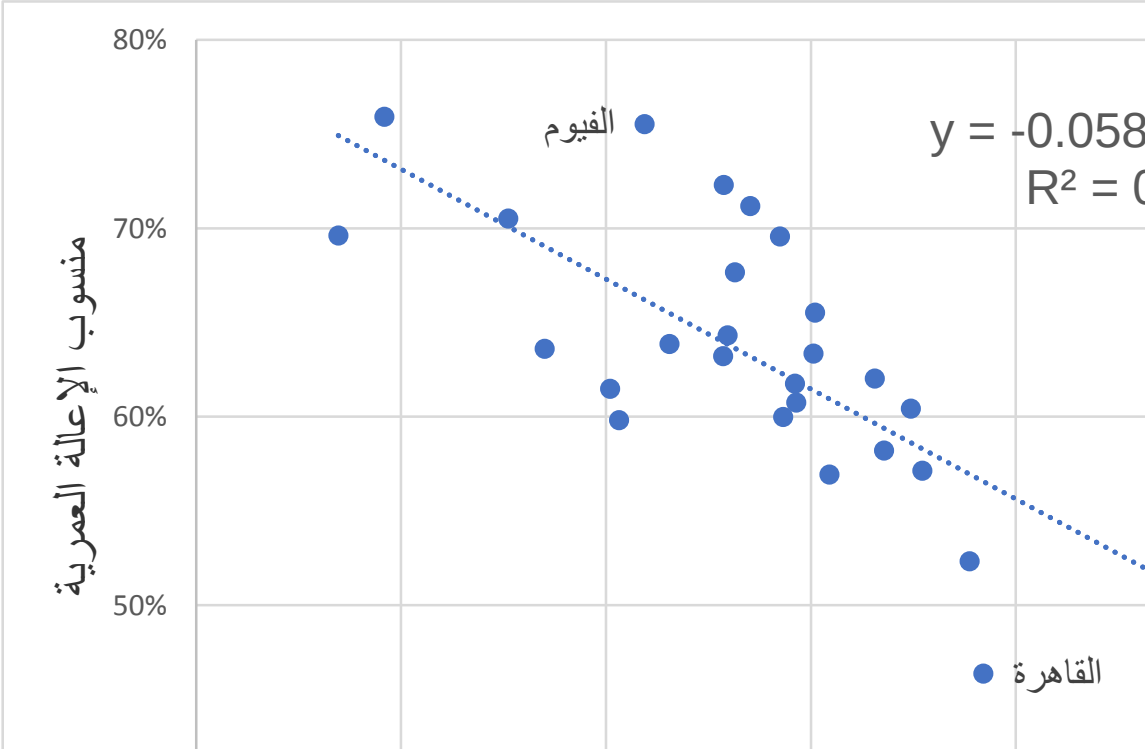

خصائص السكان

الحالة الزواجية

يبلغ عدد السكان ١٨ سنة فأكثر نحو ٥٧ مليون نسمة غالبيتهم متزوجون حيث تصل نسبة المتزوجين إلى ٦٦% من الذكور و٧٠% من الإناث وذلك مابين السكان ١٨ سنة فأكثر. وتزيد نسبة من لم يسبق لهم الزواج بين الذكور (٣١%) مقارنة بالنسبة بين الإناث (١٧%) وفي المقابل تزيد نسبة الترمل بين الإناث لتصل إلى نحو ١١% مقابل ٢% بين الذكور. وكما يوضح جدول (١٠) فإن نسبة المتزوجين تزيد في الريف عن الحضر حيث تصل إلى ٧٠% مقابل ٦١% بين الذكور وإلى ٧٥% مقابل ٦٤% بين الإناث في فئة العمر ١٨ سنة فأكثر. وفي المقابل فإن نسبة من لم يسبق له الزواج تقل في الريف عن الحضر حيث تصل إلى ٢٨% مقابل ٣٤% بين الذكور وإلى ١٣% مقابل ٢٢% بين الإناث.

من النتائج الهامة التي يجدر التوقف عندها عند دراسة نتائج التعداد مدى إنتشار ظاهرة الطلاق، وتشير بيانات التعداد إلى أن هناك ٤٦١ ألف مطلقة بنسبة ١.٧% من إجمالي الإناث ١٨ سنة فأكثر، وهي نسبة محدودة في ضوء ما يثار في وسائل الإعلام من وصف مبالغ فيه لظاهرة الطلاق نتيجة الاعتماد على الانطباعات وتجاهل المعلومات الموثقة أو نتيجة للوصول إلى نتائج غير دقيقة بناء على قراءة خاطئة للمعلومات. ويضاف إلى ذلك أهمية تحليل البيانات الخاصة بالأرامل والتي وصل عددهن إلى نحو ٣ مليون أرملة، والسواد الأعظم من هذا العدد يحتاج إلى مزيد من المساندة من خلال برامج الحماية الاجتماعية القائمة وإلى رفع نسبة الشمول في برامج التأمين الصحي.

جدول (١٠) الحالة الزواجية حسب النوع ومحل الإقامة، ٢٠١٧

		لم يتزوج	عقد قران	متزوج	مطلق	ارمل	إجمالي
حضر	ذكور	34.0	0.5	61.2	1.3	3.0	100.0
	إناث	22.2	0.5	64.4	2.1	10.8	100.0
ريف	ذكور	28.0	0.2	69.7	0.5	1.7	100.0
	إناث	12.8	0.2	75.0	1.3	10.6	100.0
جملة	ذكور	30.7	0.3	65.9	0.9	2.3	100.0
	إناث	17.0	0.4	70.2	1.7	10.7	100.0

المصدر: محسوب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧).

وكما يوجد تفاوت في الحال الزواجية بين الحضر والريف، فإن هناك تفاوتاً أيضا بين المحافظات (شكل ٧) حيث تتراوح نسبة الذكور ١٨ سنة فأكثر الذين لم يسبق لهم الزواج بين ٢٥% في محافظة شمال سيناء و٣٧% في كل من محافظتي الأقصر وأسوان، وتتراوح النسبة بين الإناث (شكل ٨) من ١١% في محافظة الفيوم إلى ٢٥% في محافظة القاهرة. وبصفة عامة ترتفع نسبة العزوبية بين الذكور والإناث على حد سواء في المحافظات الحضرية وفي محافظتي الأقصر وأسوان. وتتناسب نسبة من لم يسبق لهم الزواج عكسياً مع نسبة المتزوجين، حيث تشهد المحافظات التي بها نسبة مرتفعة ممن لم يسبق لهم الزواج انخفاضاً في نسبة المتزوجين، حيث تتفاوت بين الذكور من ٥٨% في محافظة القاهرة إلى ٧٣% في محافظة شمال سيناء، وتتفاوت بين الإناث من ٦١% في القاهرة إلى ٧٩% في محافظة مطروح.

أما بالنسبة للترمل والذي يزيد بين الإناث (١١% مقابل ٢% بين الذكور) فتشهد نسبة الترمل درجة من التفاوت بين المحافظات للتراوح نسبة ترمل الذكور بين ١% و٤% مقابل تفاوت في النسبة بين الإناث من ٥% إلى ١٢%.

شكل (٧) الحالة الزواجية للذكور ١٨ سنة فأكثر حسب المحافظة، ٢٠١٧

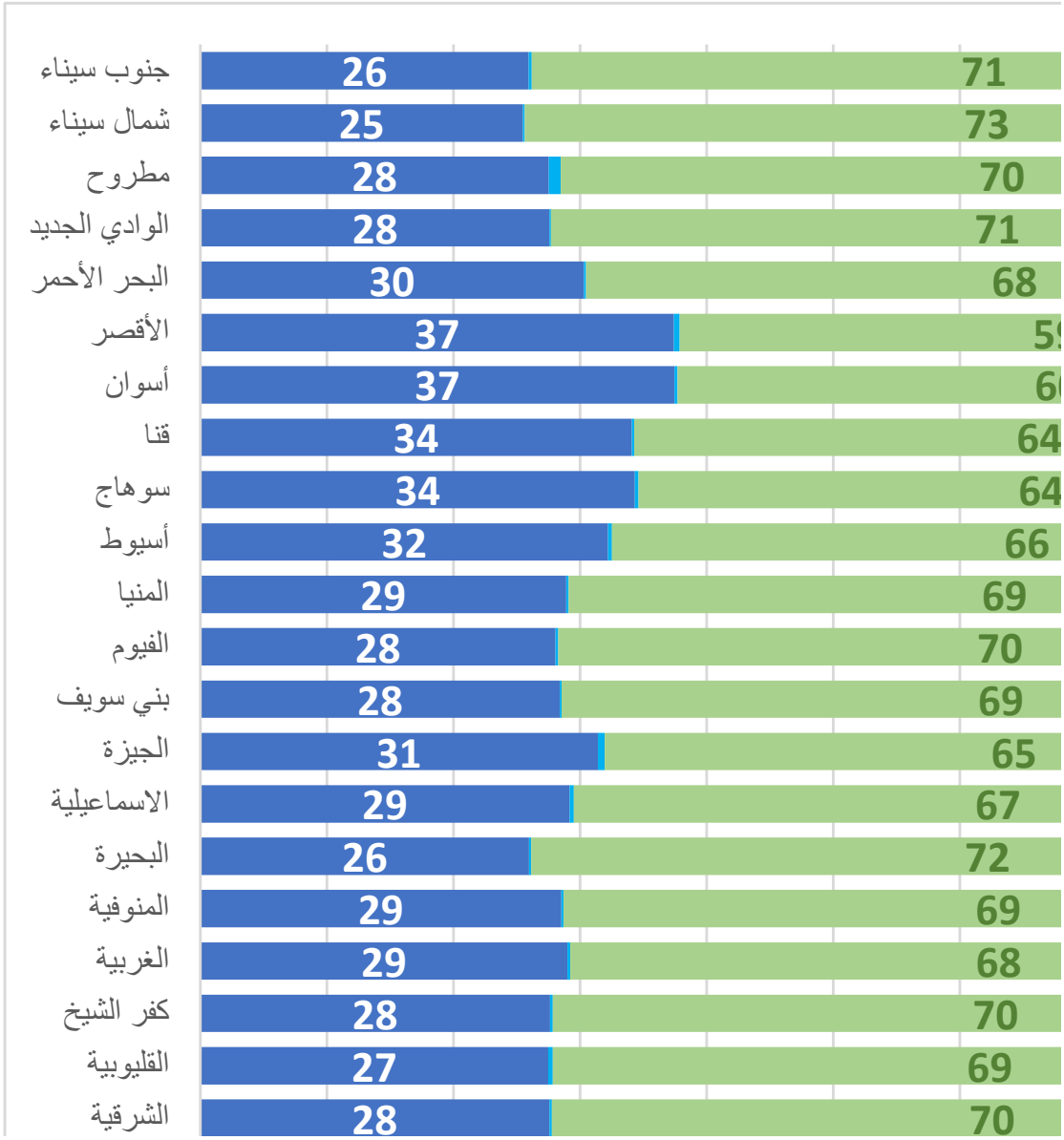

شكل (٨) الحالة الزواجية للإناث ١٨ سنة فأكثر حسب المحافظة، ٢٠١٧

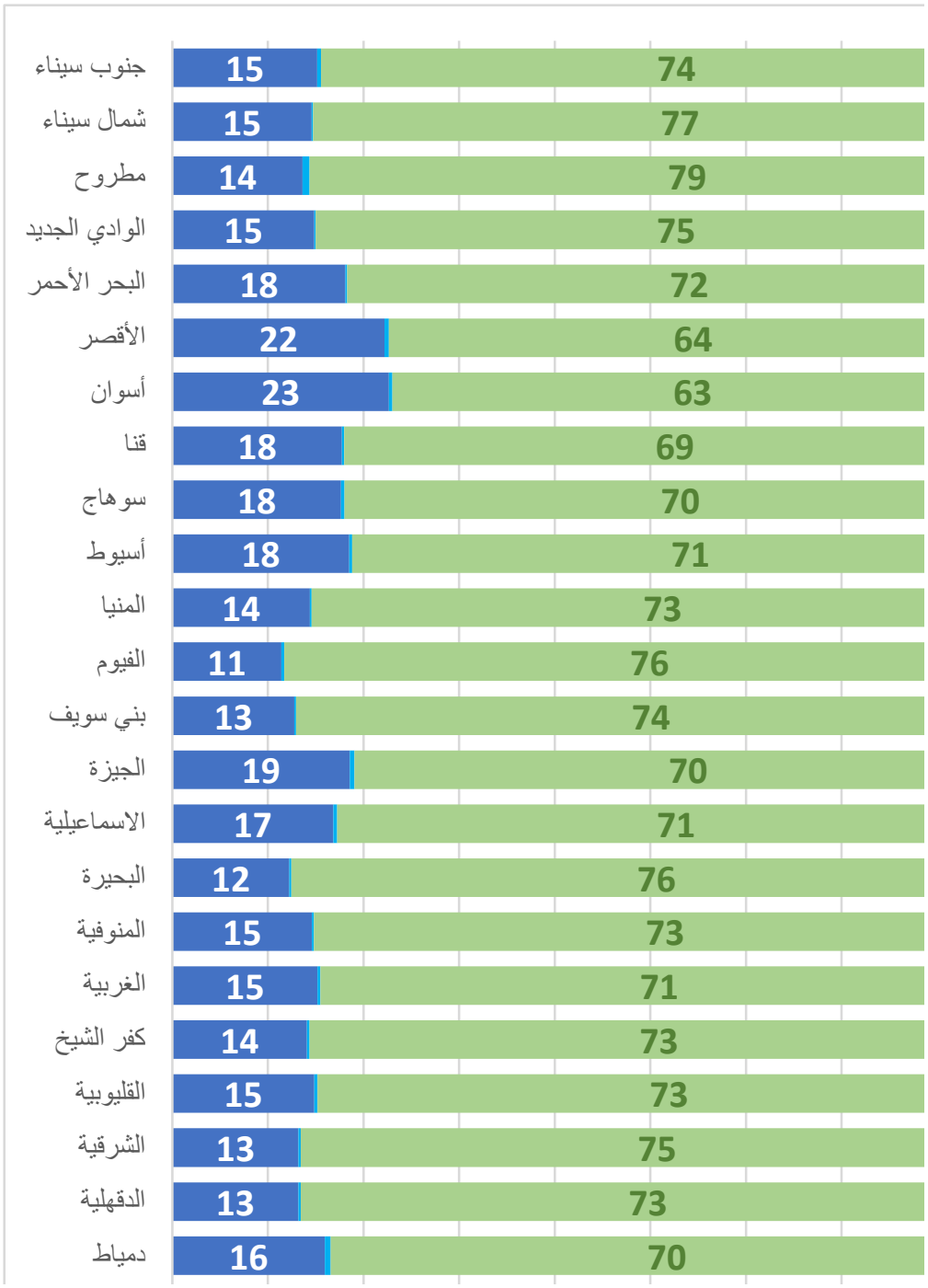

الحالة التعليمية

توفر بيانات التعداد معلومات هامة حول الحالة التعليمية للسكان. وتشير بيانات تعداد ٢٠١٧ إلى أن نسبة الأمية بين السكان ١٠ سنوات فأكثر تصل إلى ٢٥.٨% وترتفع الأمية بين الإناث لتصل إلى ٣٠.٨% مقابل ٢١.٢% بين الذكور. ويبين مقارنة نتائج التعدادات المتتابعة حدوث انخفاض في نسبة الأميين حيث انخفضت نسبتهم من ٣٩% في عام ١٩٩٦، إلى ٢٩.٦% عام ٢٠٠٦ وواصلت الانخفاض إلى ٢٥.٨% عام ٢٠١٧. ويلاحظ أن حجم الانخفاض كان محدوداً بين آخر تعدادين (٢٠٠٦ و٢٠٠٧) مقارنة بالفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦، حيث انخفض بأقل من ٤ نقاط مئوية بين آخر تعدادين مقابل نحو ١٠ نقاط مئوية بين ١٩٩٦ و٢٠٠٦.

وتشير نسب الأمية بين الإناث إلى نفس الإتجاه حيث تراجعت من حوالي ٥٠% عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٣٧% عام ٢٠٠٦ ثم تباطئ الانخفاض لتصل النسبة إلى نحو ٣١% عام ٢٠١٧. واستمرار التراجع في نسبة الأمية بنفس الوتيرة التي شهدتها مصر بين آخر تعدادين يعني أن مصر تحتاج إلى حوالي ٥٠ سنة حتى تتمكن من القضاء على أمية الإناث بحلول سنة ٢٠٦٧. ومن ثم يحتاج الأمر إلى برامج أكثر شمولاً تأخذ في اعتبارها تجارب الدول النامية[١٨] التي حققت إنجازاً يمكن محاكاته ولا تغفل الدروس المستفادة من تجربة محو الأمية في مصر والتي لم تخل من إخفاقات ولكنها شهدت أيضاً نجاحات يمكن البناء عليها.

وقد تم تحليل التغير في الأمية بين آخر تعدادين باستخدام تحليل الأفواج العمرية، من خلال مقارنة أعداد الأميين في فئة عمرية معينة في تعداد ٢٠٠٦ بأعداد الأميين في الفئة العمرية التي تكبرها بعشر سنوات في تعداد ٢٠١٧[١٩]. وانخفاض هذه الأعداد يدل على تراجع الأمية وزيادتها يدل على حدوث ردة تتمثل في تحول البعض من حالة عدم الأمية إلى الأمية. وكما هو مبين في جدول (١١)، فإن تتبع الفوج العمري الذي كان في الفئة العمرية ١٠ إلى ١٤ سنة في ٢٠٠٦ بعد عشر سنوات والذي يفترض أن يبلغ من العمر ٢٠ إلى ٢٤ سنة تشير إلى زيادة كبيرة في أعداد الأميين من ١٤٢ ألف إلى ٥٥١ ألف بين الذكور ومن ٢٠٥ ألف إلى ٦٧٣ ألف بين الإناث، وهو ما يشير إلى حدوث ردة إلى الأمية خلال الفترة بين التعدادين لنحو ٨٧٧ ألف شاب.

وبالمثل تكررت نفس الظاهرة للفوج العمري الذي كان يتراوح عمره عام ٢٠٠٦ بين ١٥ و١٩ سنة والذي أصبح في عام ٢٠١٧ في الفئة العمرية ٢٥ إلى ٢٩ سنة، والذي أضيف له ٥٢٥ ألف أمي، ليصبح العدد الإجمالي الذي إرتد للأمية مابين الشباب في الشريحة العمرية ٢٠ إلى ٢٩ سنة نحو ١.٤ مليون شاب بعد أن كانوا قبل عشر سنوات في صفوف غير الأميين.

وعلى الأرجح أن هذا التحول يرجع إلى أن التعليم الذي حصل عليه هؤلاء الأطفال في مرحلة الطفولة لم يسمح لهم بالاحتفاظ بالقدرة على القراءة والكتابة طويلاً ليعودوا بعد سنوات قليلة لحالة من الأمية تفرض عليهم حاجز يفصلهم عن عالم المعرفة ويحد بشكل كبير من فرصهم في الحصول على عمل عالي المردود.

جدول (١١) الأمية عبر الأفواج العمرية من واقع تعدادي ٢٠٠٦ و٢٠١٧.

النوع	الفئة العمرية	تاريخ التعداد	عدد الأميين	عدد السكان	نسبة الأمية
ذكور	١٤-١٠	٢٠٠٦	١٤٢.٣٣٥	٣,٩٩٥,٨٠٥	%٣.٦
	٢٤-٢٠	٢٠١٧	٥٥١.٤٢٣	٤,٢٣٥,٩٤١	%١٣.٠
إناث	١٤-١٠	٢٠٠٦	٢٠٤,٦١٥	٣,٧١٣,٠٥٣	%٥.٥
	٢٤-٢٠	٢٠١٧	٦٧٢,٩٥٧	٣,٩٩٤,٩١٥	%١٦.٨
جملة	١٤-١٠	٢٠٠٦	٣٤٦,٩٥٠	٧,٧٠٨,٨٥٨	%٤.٥
	٢٤-٢٠	٢٠١٧	١,٢٢٤,٣٨٠	٨,٢٣٠,٨٥٦	%١٤.٩
ذكور	١٩-١٥	٢٠٠٦	٤١٩,٤٧٥	٤,٣٧١,٧١٤	%٩.٦
	٢٩-٢٥	٢٠١٧	٦٢٤,٠٩٨	٤,٠٣٤,٤٧٦	%١٥.٥
إناث	١٩-١٥	٢٠٠٦	٥٧٩,١٢٥	٤,١٥٤,٥٥٣	%١٣.٩
	٢٩-٢٥	٢٠١٧	٨٩٩,٥٤٣	٤,١٣٠,٠٢٣	%٢١.٨
جملة	١٩-١٥	٢٠٠٦	٩٩٨,٦٠٠	٨,٥٢٦,٢٦٧	%١١.٧
	٢٩-٢٥	٢٠١٧	١,٥٢٣,٦٤١	٨,١٦٤,٤٩٩	%١٨.٧

المصدر: محسوب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧) والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠٠٧).

التسرب من التعليم

تشير بيانات التسرب بين السكان ٦ إلى ٢٠ سنة (جدول ١٢) إلى أن حوالي ١.١ مليون نسمة تسربوا من التعليم، وتصل نسبة الإناث منهم إلى ٥٣% (مقابل ٤٧% من الذكور). والنسبة

الأكبر من حالات التسرب تحدث في المرحلة الاعدادية (٤٠%) بينما تحدث ٢٩% من حالات التسرب في المرحلة الابتدائية و ٣١% في المرحلة الثانوية. وفي حين تزيد نسب التسرب بين الإناث (٣.٦% من الذكور وحوالي ٤.٤% من الإناث تسربوا من التعليم) إلا أن التسرب يحدث في مرحلة مبكرة بين الذكور، حيث تتسرب نسبة أكبر من الذكور في المرحلة الابتدائية (٣٦% مقابل ٢٢% من الإناث)، لتصل نسبة التسرب في المرحلة الإبتدائية إلى نحو ١.٣% للذكور مقابل نحو ١% للإناث. وتفوق نسب تسرب الإناث مثيلاتها بين الذكور في المرحلة الإعدادية (١.٨% بين الإناث مقابل ١.٤% بين الذكور) وفي المرحلة الثانوية (١.٧% بين الإناث مقابل ١% بين الذكور).

جدول (١٢) التسرب من التعليم بين السكان ٦ إلى ٢٠ سنة، ٢٠١٧

المرحلة التعليمية		ذكور	إناث	الإجمالي	نسب التسرب[٢٠] للسكان ٦-٢٠	
					ذكور	إناث
الابتدائية	عدد	188,108	134,151	322,259	1.29	0.99
	نسبة	36.0	22.4	28.7		
الاعدادية	عدد	209,685	242,196	451,881	1.44	1.79
	نسبة	40.1	40.4	40.2		
الثانوية	عدد	125,267	223,356	348,623	0.86	1.66
	نسبة	23.9	37.2	31.1		
الإجمالي	عدد	523,060	٥99,703	1,122,763	3.59	4.44
	نسبة	100	100	100		

المصدر: محسوب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧).

وبالإضافة إلى التفاوتات القائمة في نسب التسرب حسب النوع، فإن البيانات التفصيلية تشير إلى تفاوتات بين المحافظات، وتتراوح نسب التسرب بين الذكور من ١.٣% في محافظة السويس إلى ٧.٥% في محافظة مطروح، على التوازي تتراوح نسب التسرب بين الإناث من ١.٨% في محافظة السويس إلى ١١.٩% في محافظة مطروح. وكما هو مبين في جدول (١٣) ترتفع نسبة التسرب بين الإناث عن الذكور في جميع محافظات مصر باستثناء ثلاث محافظات تقل فيها نسب التسرب بين الإناث عن النسبة المسجلة للذكور وهي محافظة دمياط (٤.٤%

للذكور مقابل ٢.٩% للإناث) ومحافظة الدقهلية (٣.٨% للذكور مقابل ٣.٦% للإناث) ومحافظة الغربية (٣.٤% للذكور مقابل ٣.٣% للإناث). وتختلف الفجوة بين الجنسين حسب المحافظة وتصل إلى أقصاها في محافظة قنا (٣.١% بين الذكور و٧.٨% بين الإناث) يليها محافظة مطروح، حيث تزيد الفجوة بين الجنسين عن ٤ نقاط مئوية، وفي المقابل تقل الفجوة بين الجنسين عن نقطة مئوية واحدة في كل المحافظات الحضرية وفي محافظات الوجة البحري.

٧- خصائص الأسر

يصنف تعداد ٢٠١٧ السكان إلى أفراد يعيشون ضمن أسر معيشية وأفراد يعيشون داخل مساكن عامة. وقد بلغ إجمالي أفراد الأسر المعيشية ٩٤.٦٩٤.٠١٦ نسمة وبلغ عدد أفراد المساكن العامة ١٠٤.٨١١ نسمة وهو ما يعادل ٠.١% من إجمالي السكان. وقد بلغ عدد الأسر المعيشية وفقا لتعداد ٢٠١٧ نحو ٢٣.٥ مليون أسرة، منها ١٠.٣ مليون أسرة مقيمة في الحضر و١٣.٢ مليون أسرة مقيمة في الريف. ويصل متوسط أفراد الأسرة إلى ٤.٠٤ فرد ويقل متوسط أفراد الأسرة في الحضر (٣.٨٨ فرد/أسرة) مقارنة بالريف (٤.١٦ فرد/أسرة). ويتفاوت حجم الأسرة تبعا للمحافظة ليتراوح بين ٣.٦٤ فرد/أسرة في محافظة القاهرة و٤.٧٣ فرد/أسرة في محافظة مطروح. ويمكن القول بوجه عام أن متوسط عدد أفراد الأسر يقل في المحافظات الحضرية وفي محافظات الوجه البحري ويرتفع في محافظات الوجه القبلي، حيث يقل عن ٤ فرد/أسرة في المحافظات الحضرية ويتراوح بين ٣.٨٢ و٤.١٤ فرد/أسرة في محافظات الوجه البحري وبين ٤.١٩ و٤.٤٧ فرد/أسرة في محافظات الوجه القبلي (باستثناء محافظة الجيزة). وبالنسبة للمحافظات الحدودية، يتجاوز متوسط حجم الأسرة في محافظتي شمال سيناء ومطروح ٤.٥ فرد/أسرة مقابل ٤.١ فرد/أسرة في محافظتي البحر الأحمر والوادي الجديد (جدول ١٤).

ويشير تحليل بيانات التعداد حسب محل الإقامة (حضر / ريف) داخل المحافظات إلى إرتفاع متوسط حجم الأسر في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية داخل نفس المحافظة لاسيما في محافظتي المنيا والجيزة، إلا أن المناطق الريفية داخل محافظة الاسكندرية (والتي لا تمثل سوى ١% من إجمالي سكان المحافظة) تشير إلى تفاوت حاد في فجوة الحضر/الريف حيث يصل متوسط حجم الأسرة إلى ٣.٨٧ فرد/أسرة في المناطق الحضرية مقابل ٤.٩١ فرد/أسرة في المناطق الريفية.

جدول (١٣) نسبة المتسربين من التعليم بين السكان ٦ إلى ٢٠ سنة حسب النوع والمحافظة، ٢٠١٧.

المحافظة	ذكور	إناث	إجمالي
القاهرة	2.1	2.3	2.2
الإسكندرية	4.0	4.5	4.2
بور سعيد	1.9	2.6	2.2
السويس	1.3	1.8	1.5
دمياط	4.4	2.9	3.7
الدقهلية	3.8	3.6	3.7
الغربية	3.4	3.3	3.4
المنوفية	3.1	3.5	3.3
البحيرة	4.4	5.4	4.9
الاسماعيلية	3.6	4.5	4.0
الجيزة	3.2	5.0	4.1
بني سويف	4.9	5.6	5.2
الفيوم	4.6	6.3	5.4
المنيا	3.5	4.4	4.0
أسيوط	5.2	6.4	5.8
سوهاج	5.1	7.0	6.0
قنا	3.1	7.8	5.4
أسوان	3.3	6.0	4.6
الأقصر	3.0	6.0	4.5
البحر الأحمر	2.4	2.4	2.4
الوادي الجديد	2.0	2.7	2.4
مطروح	7.5	11.9	9.6
شمال سيناء	3.6	5.5	4.5
جنوب سيناء	5.0	6.8	5.9
إجمالي	3.6	4.4	4.0

المصدر: محسوب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧).

جدول (١٤) متوسط حجم الأسرة المعيشية حسب المحافظة، ٢٠١٧

المحافظة	المتوسط	المحافظة	المتوسط	المحافظة	المتوسط
القاهرة	3.64	الجيزة	4.01	الأقصر	4.23
الغربية	3.82	كفر الشيخ	4.05	بنى سويف	4.27
الاسكندرية	3.88	الاسماعيلية	4.05	جنوب سيناء	4.27
القليوبية	3.89	البحر الأحمر	4.11	أسيوط	4.37
الدقهلية	3.89	المنوفية	4.11	الفيوم	4.38
بورسعيد	3.91	الوادى الجديد	4.12	سوهاج	4.44
دمياط	3.96	الشرقية	4.15	أسوان	4.47
السويس	3.96	المنيا	4.19	شمال سيناء	4.59
البحيرة	4.00	قنا	4.22	مطروح	4.73

المصدر: محسوب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧).

٨- البيئة السكنية

بلغ عدد المباني[٢١] من واقع تعداد ٢٠١٧، نحو ١٣.٤ مليون مبنى منها ٤ مليون مبنى في الحضر و٩.٤ مليون مبنى في الريف. وتشير البيانات حول عمر المباني إلى أن نحو ٣% من المباني تم بنائها قبل سنة ١٩٦٠، و١٠% تم بنائها بين ١٩٦٠ و١٩٨٠، و٣٧% تم بنائها في الثامنينيات أو التسعينيات من القرن الماضي وتصل نسبة المباني التي تم بنائها بعد عام ٢٠٠٠ إلى نحو نصف إجمالي المباني. وقد زادت حركة العمران الحادثة بعد سنة ٢٠٠٠ في الريف حيث بلغت نسبة المباني المنشأة في القرن الواحد والعشرين ٥٣% من جملة المباني القائمة مقابل ٤٥% في الحضر. وتزيد هذه النسبة في المحافظات الحدودية حيث تراوحت من ٥٦% في محافظة البحر الأحمر إلى ٦٧% في محافظة جنوب سيناء، في حين لا تتجاوز النسبة ٣٦% في محافظة القاهرة. ويفسر التفاوت بين الحضر والريف على الأرجح إلى حركة البناء على الأرض الزراعية والتي تنامت في السنوات الأخيرة، إلا أنه يلاحظ وجود تفاوت في هذه النسبة بين المناطق الريفية في المحافظات المختلفة، حيث ترتفع بوجه خاص في ريف محافظات المنيا

(٦٢%) والفيوم والجيزة والاسماعيلية والقليوبية (٦٠%)، وهو ما يشير إلى أن ظاهرة البناء على الأرض الزراعية لها بعد محلي ولم تحدث بنفس الدرجة في كل المناطق الريفية.

وتصل نسبة توصيل المرافق إلى المباني ٩٦% للكهرباء و٩٠% لمياة الشرب و٤١% للصرف الصحي و١٢% للغاز الطبيعي (جدول ١٥). وتعكس هذه النتائج تحسنا في توفير البنية الأساسية إذا ما قورنت بنتائج تعداد ٢٠٠٦، حيث كانت نسبة المباني الموصلة بالكهرباء ٩٤% والموصلة بمياة الشرب ٨٤% والموصلة بالصرف الصحي ٢٩% والموصلة بالغاز الطبيعي ٣%.

ولا يوجد فرق بين الحضر والريف فيما يتعلق بنسبة المباني الموصلة بالكهرباء، ويوجد فارق طفيف في نسبة المباني الموصلة بمياة الشرب (٩٣% في الحضر مقابل ٨٩% في الريف) بينما تزيد الفجوة فيما يتعلق بنسبة المباني الموصلة بالصرف الصحي (٧٧% في الحضر مقابل ٢٥% في الريف) وفي نسبة المباني الموصلة بالغاز الطبيعي (٣٥% في الحضر مقابل ٢% في الريف).

وتضم المباني المحصورة في تعداد ٢٠١٧ نحو ٤٣ مليون وحدة تتوزع على الحضر والريف بالتساوي، إلا أن توزيع الوحدات حسب نوع الحيازة يختلف بين الحضر والريف. وتصل الوحدات المملوكة لحائزيها إلى ٤٧% في الحضر في حين تصل إلى ٦٤% في الريف، وفي المقابل تصل الوحدات المؤجرة إلى ٢٤% في الحضر (١٣% إيجار قديم و١١% إيجار جديد) في حين لا تتجاوز نسبة الوحدات المؤجرة في الريف ٤% من إجمالي الوحدات.

وتشير بيانات التعداد الخاصة بتوزيع الوحدات حسب الاستخدام إلى أن نحو ٢٢.٥ مليون وحدة تستخدم للسكن[٢٢] و٤ مليون وحدة تستخدم للعمل. ويشير حصر المباني إلى نتيجة هامة حيث أظهر وجود طاقة عمرانية ضخمة غير مستغلة تتمثل في أكثر من ١٣ مليون وحدة غير مستخدمة (أي حوالي ٣٠% من إجمالي الوحدات السكنية وغير السكنية)، منها ١.٢ مليون وحدة مغلقة لوجود الأسرة بالخارج و٢.٩ مليون وحدة مغلقة لوجود مسكن آخر للأسرة و٤.٧ مليون وحدة خالية ومكتملة و٤.٣ مليون وحدة خالية بدون تشطيب. ويجب أن تحظى هذه النتائج باهتمام أكبر من جانب واضعي السياسات العمرانية والمستثمرين والمطورين العقاريين لترشيد استخدام الموارد الموجهة للاستثمار العقاري.

جدول (١٥) نسبة المباني المتصلة بالمرافق حسب المحافظة ومحل الإقامة، ٢٠١٧

المحافظة	كهرباء		مياه شرب		صرف صحي		غاز طبيعي	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
القاهرة	96.7		96.3		94.3		55.4	
بورسعيد	84.6		74.5		55.1		25.7	
السويس	95.8		88.9		63.1		42.3	
الاسكندرية	97.1	96.2	95.5	92.3	72.9	7.3	29.3	0.2
دمياط	98.7	98.6	96.1	96.8	89.1	47.9	49.7	13.3
الدقهلية	98.2	97.5	96.1	92.9	85.0	75.0	17.6	1.1
الشرقية	95.5	96.3	89.7	82.1	81.1	25.9	19.2	0.3
القليوبية	97.0	95.9	91.8	87.0	88.7	36.5	53.2	5.1
كفر الشيخ	98.4	97.3	96.8	95.0	86.2	36.7	26.7	1.2
الغربية	98.2	98.3	95.0	94.5	91.8	54.3	49.0	2.3
المنوفية	98.0	98.3	96.0	95.2	83.9	24.2	42.4	2.5
البحيرة	97.1	95.8	90.8	82.8	75.4	20.4	37.4	5.3
الاسماعيلية	99.2	97.0	98.1	85.1	83.6	14.6	36.1	0.1
الجيزة	94.8	95.4	93.0	89.0	85.0	22.3	52.0	3.6
بنى سويف	93.2	97.7	91.1	94.2	79.4	14.2	34.6	1.8
الفيوم	98.2	95.5	96.4	93.1	77.0	25.2	42.3	4.2
المنيا	97.2	95.6	96.1	90.0	67.7	3.8	19.1	1.5
أسيوط	94.5	94.8	93.2	92.4	41.2	3.3	20.3	1.2
سوهاج	96.1	94.1	94.1	89.0	59.9	4.4	22.9	1.2
قنا	96.6	95.4	94.6	88.1	50.0	1.4	21.3	0.1
أسوان	95.3	96.7	92.5	94.3	70.9	12.0	5.6	0.1
الأقصر	98.1	97.1	96.5	93.9	47.4	1.2	10.0	0.0
البحر الأحمر	96.5	77.5	85.8	48.1	44.8	15.4	23.6	0.1
الوادى الجديد	92.7	94.2	91.4	92.6	85.9	26.5	0.1	0.0
مطروح	96.9	91.2	75.5	48.7	33.9	17.3	0.4	0.1
شمال سيناء	94.3	89.7	58.2	63.4	3.4	1.1	0.0	0.0
جنوب سيناء	95.3	83.3	79.6	39.6	79.0	48.3	0.2	1.7

المصدر: محسوب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧).

ويلاحظ أن نسبة الوحدات غير المستخدمة والتي تبلغ ٣٠% من إجمالي الوحدات (السكنية وغير السكنية) على مستوى الجمهورية تزيد في بعض المحافظات بشكل واضح حيث تصل إلى ٥٧% في محافظة جنوب سيناء و٥٦% في محافظة مطروح و٤٦% في محافظة البحر الأحمر و٤١% في محافظة الاسكندرية وفي المقابل تصل النسبة إلى ١٨% في محافظة بورسعيد. وهو ما يدعو إلى التفكير في وضع ضوابط على التوسع العمراني تبعاً للفائض المتحقق في كل محافظة لتكون هذه الضوابط أكثر صرامة في المحافظات التي يزيد فيها الفائض العمراني. ويعرض جدول (١٦) نسبة الوحدات السكنية المؤجرة وفقا لنظام الإيجار القديم إلى جملة الوحدات المؤجرة (إيجار قديم وإيجار جديد)، وتصل هذه النسبة إلى ٥٤% في المناطق الحضرية وإلى نحو ٢٤% في المناطق الريفية، مع وجود تفاوت واضح بين المحافظات. فبالنسبة للمناطق الحضرية فتتفاوت المحافظات من ٦٩% في محافظة الاسكندرية إلى ٦% في البحر الأحمر وترتفع النسبة بوجه عام في المناطق الحضرية من محافظات القاهرة والقليوبية والجيزة وبورسعيد وسوهاج. أما بالنسبة للمناطق الريفية فالتفاوت بين المحافظات أقل حيث يتراوح بين ٤٩% في ريف محافظة الاسكندرية إلى ٦% في ريف محافظة جنوب سيناء.

جدول (١٦) نسبة الوحدات السكنية المؤجرة بنظام الإيجار القديم إلى إجمالي الوحدات السكنية المؤجرة، ٢٠١٧.

المحافظة	حضر	ريف	المحافظة	حضر	ريف
القاهرة	66.9		بنى سويف	29.8	19.4
بورسعيد	48.8		الفيوم	26.2	18.7
السويس	34.9		المنيا	25.1	35.5
الاسكندرية	68.9	48.8	أسيوط	34.5	35.2
دمياط	33.7	18.4	سوهاج	41.4	30.0
الدقهلية	35.1	17.9	قنا	33.7	22.2
الشرقية	24.2	16.7	أسوان	29.0	29.3
القليوبية	61.4	27.6	الأقصر	38.1	30.8
كفر الشيخ	30.8	19.8	البحر الأحمر	5.7	12.1
الغربية	37.6	17.4	الوادى الجديد	27.0	25.6
المنوفية	21.4	14.6	مطروح	22.3	43.6
البحيرة	34.8	32.1	شمال سيناء	11.4	20.6
الاسماعيلية	24.9	12.1	جنوب سيناء	15.1	5.5
الجيزة	59.3	31.4	الاجمالي	54.1	23.5

المصدر: محسوب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧).

٩- ملاحظات ختامية

فيما يلي أبرز نتائج تعداد السكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧:

♣ حدوث تحول في شكل الهرم السكاني لتعود مرة أخرى قاعدته للاتساع وهو ما يُنبئ باستمرار الزيادة السكانية التي شهدتها مصر في السنوات القليلة الماضية لفترة قد تطول نتيجة لما يتوقع أن تحدثه هذه القاعدة العريضة عندما تصل لسن الانجاب.

♣ تغير في ترتيب بعض المحافظات من حيث عدد السكان أبرزها تقدم ترتيب القليوبية والفيوم وتراجع ترتيب الغربية وقنا والأقصر.

♣ حدوث تحسن بطيء في حالة الأمية مقارنة بفترات زمنية سابقة، مع استمرار فجوة النوع الاجتماعي ووجود عدد كبير من الشباب الذين ارتدوا للأمية في الفترة ما بين التعدادين الأخيرين.

♣ حدوث تحسن في البيئة السكنية تتمثل في نسبة المباني المتصلة بمياه الشرب والكهرباء والصرف الصحي والغاز الطبيعي.

♣ استمرار التفاوت بين الحضر والريف وبين المحافظات في العديد من المؤشرات التنموية ومنها نسبة المباني المتصلة بالصرف الصحي والغاز الطبيعي ومتوسط حجم الأسرة ومعدلات التسرب من التعليم والإعالة العمرية.

♣ أكدت نتائج التعداد عدم صحة بعض المقولات التي يتم تداولها في المجال العام ومن ضمن هذه المقولات إنتشار العنوسة والطلاق والزواج المبكر بشكل كبير وهو ما يتنافى مع الحقائق المستخلصة من التعداد.

♣ حدوث زيادة كبيرة في عدد المباني خلال العقد الأخير لاسيما في الريف وهو ما يشير إلى استمرار البناء على الأرض الزراعية.

♣ وجود فائض كبير في الوحدات السكنية غير المستغلة وهو ما يستوجب ترشيد الاستثمارات العقارية لاسيما في المحافظات التي يزداد فيها هذا الفائض.

شكر

يتوجه الباحث بالشكر للأستاذ الدكتور حسين عبد العزيز على قراءة النسخة الأولى من الورقة وعلى إبداء ملاحظات قيمة عليها.

المراجع

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧). أهم النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشأت لعام ٢٠١٧.

http://www.capmas.gov.eg/Pages/ShowPDF.aspx?page_id=/Admin/Pages%20Files/201710914947book.pdf

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٨). مصر في أرقام.

http://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5035

- Sayed, H. (2018). Egypt's Demographic Opportunity Preliminary Assessment based on 2017 Census. UNFPA.
- Sen, Amartya (1992). Missing Women. British Medical Journal 304, 587–88.

https://www.sas.upenn.edu/~dludden/GenderInequalityMissingWomen.pdf

- United Nations Population Division (2017). *World Population Prospects: The 2017 Revision.* *https://www.un.org/development/desa/publications/world-population-prospects-the-2017-revision.html*
- The Wilbour Papyrus.

https://www.brooklynmuseum.org/opencollection/objects/152121

الهوامش

[١] سميت هذه البردية على إسم عالم المصريات الامريكي Charles Edwin Wilbour الذي اشترى هذه البردية من أحد سكان جزيرة الفنتين بأسوان عام ١٨٨٩ وبعد وفاته في عام ١٨٩٦ أهدتها أرملته لمتحف بروكلين والذي يحتفظ بها ضمن مقتنياته.

[٢] وأهم المحاولات التي سبقت ذلك كانت تعداد النفوس الذي نفذ عام ١٨٤٨ في فترة حكم محمد علي.

[٣] والاسناد الزمني للتعداد يشير إلى ليلة معينة يطلق عليها "ليلة العد" يُرجع إليها عند حصر السكان بحيث لا يتم تضمين أية تغيرات سكانية من مواليد أو وفيات أو هجرة حدثت ما بين ليلة العد والتاريخ الفعلي لجمع البيانات.

[٤] تعرف الأسرة المعيشية طبقا لأسلوب العد النظري، بأنها فرد أو مجموعة أفراد مصريون أو أجانب، تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة ويقيمون في نفس المسكن ويشتركون في ترتيبات المأكل والمشرب معا. وتعتبر الأسرة المعيشية هي وحدة العد للسكان الذين يعيشون في وحدات سكنية، بينما الفرد هو وحدة العد للقاطنين بالمساكن العامة.

[٥] يمكن الرجوع للمصدر التالي للتعرف على مبادئ إعداد التعدادات

UN (2017). Principles and Recommendations for Population and Housing Censuses Revision 3Department of Economic and Social Affairs Statistics Division.

https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/Standards-and-Methods/files/Principles_and_Recommendations/Population-and-Housing-Censuses/Series_M67rev3-E.pdf

[٦] المدة المنقضية بين ليلة العدد (١٤ أبريل ٢٠١٧) ويوم إعلان نتائج التعداد (٣٠ سبتمبر ٢٠١٧) تقل عن ستة شهور.

[٧] استخدم نظام الاستمارتين في تعدادي ١٩٧٦ و١٩٨٦، بتطبيق استمارة مختصرة على ٨٠% من السكان وتطبيق الاستمارة المطولة على ٢٠% من السكان، اما باقي التعدادات فقد استخدمت فيها استمارة موحدة.

[٨] يقترح النظر في تعديل الغرامة لتواكب التغير في القيمة الشرائية للجنية.

[9] United Nations Population Division (2017). *World Population Prospects: The 2017 Revision. https://www.un.org/development/desa/publications/world-population-prospects-the-2017-revision.html*

[١٠] يفضل استبعاد الصين في مقارنة نسبة النوع نظرا لاتباعها سياسة الطفل الواحد التي كان لها تأثيرها على زيادة حالات الاجهاض في حالات حمل الأجنة الإناث، وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن نسبة النوع في الصين بلغت ١٠٦.٣ في عام ٢٠١٥، وهي نسبة قريبة من النسبة المشاهدة في مصر.

[11] Sen, Amartya (1992) "Missing Women," British Medical Journal 304, March, 587–88.
https://www.sas.upenn.edu/~dludden/GenderInequalityMissingWomen.pdf

[12] United Nations Population Division (2017). *World Population Prospects: The 2017 Revision. https://www.un.org/development/desa/publications/world-population-prospects-the-2017-revision.html*

[١٣] بلغ عدد السكان ٦٠ سنة فأكثر ٣.٤١٢٠٩٦ مليون نسمة من واقع تعداد ١٩٩٦ و٤.٤٢٧٧٥٨ مليون نسمة من واقع تعداد ٢٠٠٦ بزيادة قدرها ٣٠%.

[١٤] بلغ عدد السكان أقل من ١٥ سنة ٢٢.٣٤٥٤٩٦ مليون نسمة من واقع تعداد ١٩٩٦ و٢٣.٠٨١٦٣٤ مليون نسمة من واقع تعداد ٢٠٠٦ بزيادة قدرها ٣.٣%.

[١٥] بلغ عدد السكان ٦٠ سنة فأكثر ٤.٤٢٧٧٥٨ مليون نسمة من واقع تعداد ٢٠٠٦ و٦.٣١٢١٤٩ مليون نسمة من واقع تعداد ٢٠١٧ بزيادة قدرها ٤٢.٦%.

[١٦] بلغ عدد السكان أقل من ١٥ سنة ٢٣.٠٨١٦٣٤ مليون نسمة من واقع تعداد ٢٠٠٦ و ٣٢.٤٦١٥٧١ مليون نسمة من واقع تعداد ٢٠١٧ بزيادة قدرها ٤٠.٦%.

[١٧] منسوب الإعالة العمرية هو حاصل قسمة عدد السكان المعالين (السكان أقل من ١٥ سنة + السكان ٦٥ سنة فأكثر) على عدد السكان المعيلين (السكان بين ١٥ سنة و٦٤ سنة) مضوبا في ١٠٠.

[١٨] تقل نسبة الأمية بين الإناث ١٥ سنة فأكثر عن ١٠% في كل من جنوب أفريقيا واندونسيا وتايلند وفيتنام والفلبين في حين أن نسبة الأمية المحسوبة للإناث ١٥ سنة فأكثر تصل في مصر إلى ٣٥%.

[١٩] الفارق الزمني بين ليلة الاسناد في التعدادين تبلغ ١٠.٤ سنة.

[٢٠] بناء على تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باستخدام الفئات الخمسية للعمر باعتبار كل سنة فردية تمثل خُمس الفئة الخمسية التي تنتمي إليها، بلغ عدد السكان في الفئة العمرية ٦ إلى ٢٠ سنة ١٤.٦٠١٣٩٧ مليون ذكر و١٣.٤٩٣٢١٢ مليون أنثى.

[٢١] يعرف المبنى بأنه كل مشيد قائم بذاته ومثبت علي الأرض أو علي الماء بصفة دائمة أو مؤقتة بصرف النظر عن المادة المشيد منها ومعد للسكن أو العمل أو السكن والعمل أو العبادة أو أي نشاط آخر.

[٢٢] منها ١٨٢ ألف وحدة تستخدم للسكن والعمل.